ملحق مشروع
بناء السلام في لبنان

العدد رقم 8، تموز 2015 Issue nº 8, July 2015

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

ملحق خاص

يصدر عن «مشروع بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الإقتصادي والتنمية من خلال بنك التنمية الألماني (KfW)، ويوزّع مع جريدتي «النهار» و«السفير» بنسخته الأصلية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته المترجمة إلى الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient Le Jour بنسخته المترجمة إلى الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين اللبنانيين والسوريين، ويعالج انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

© أنور عمرو

03 مسؤوليّة الأديان في زمن الحرب: خدمة الإنسان وبناء السلام

04 شوارع لبنان تخنق الطفولة السورية

05 الأمراض المعدية تنتشر في المجتمعات الفقيرة

06 تقاطعيّة عنف اللجوء ضد اللاجئات السوريّات

07 ثقافة التسامح... بين المفهوم والممارسة

10 بحثاً عن تعريف للُّجوء

11 مبادرات للتعايش الاجتماعي اللبناني – السوري في البقاع

12 غيّرتك بيروت كثيراً يا صديقي

13 «ملك» سوري في بيروت

14 «غداً نلتقي» لرامي حنا.. واقعيةٌ مُصانة بحِرَفية اشتغالٍ تلفزيونيٍّ دراميٍّ

8 - 9 لبنان تحت وطأة ثلاث هجرات كبرى

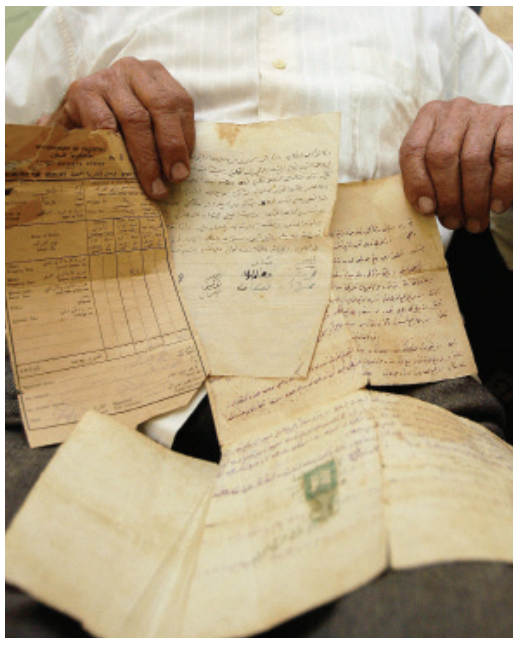

إلتزام ثابت

تأثّر لبنان بشدّة بالأزمة السورية، خصوصاً أنه اضطر إلى استضافة أكثر من مليون هارب من الحرب الدائرة في سوريا، والتعامل مع تداعيات العنف، ما تسبّب بأسوأ حالة من عدم الاستقرار يشهدها منذ حربه الأهلية قبل أكثر من عقدين من الزمن.

وأظهرت ألمانيا دعماً متواصلاً للبنان، جدّده وزير خارجيتها فرانك فالتر شتاماير خلال زيارته الأخيرة إليه قبل نحو شهرين، حيث أكد أن الحكومة الألمانية «لن تترك لبنان يتحمَّل وحيداً مثل هذه المسؤولية».

كذلك قامت ألمانيا التي تكنُّ إعجاباً شديداً للشعب اللبناني، بتخصيص أكثر من 280 مليون دولار أميركي للبنان، وأنفقت ما يصل مجموعه إلى 960 مليون دولار لمعالجة أزمة اللاجئين السوريين فيه منذ عام 2011.

أودّ الإشارة إلى أن ألمانيا تعهّدت (منذ عام 2011) قبول 100,000 سوري على أسس إنسانية، أي ما يزيد عمّا تعهدته بقية دول أوروبا وأوستراليا وكندا مجتمعة. وهي منذ عام 2012 تتجاوز بشكل متواصل فرنسا باعتبارها الدولة الأوروبية التي تشهد أكبر عدد من طالبي اللجوء. وسيصل هذا العدد بحلول عام 2016 على الأغلب إلى 150,000 شخص من سوريا وحدها. كما أنفقت البلديات الألمانية حتى الآن نحو 520 مليون أورو على الجهود الإنسانية المرتبطة بالأزمة السورية. وتم استخدام جزء من هذا المبلغ لبناء مراكز استقبال للاجئين في مختلف أنحاء ألمانيا.

وينبع التزام ألمانيا من إحساس بالمسؤولية خصوصاً أنها سبق وتعرّضت لأزمة لاجئين مماثلة إثر الحرب العالمية الثانية. وأصبحت الحكومات الألمانية المتعاقبة شريكاً موثوقاً وفعّالاً في تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

الوزير المفوّض كارستن ماير ويفهاوزن*

القائم بالأعمال في سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية

اللجوء السوري قضية وطنية

يقول وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس في حديث إلى «النهار» إنه «من غير المجدي التغاضي عن حجم مشكلة اللجوء السوري إلى لبنان، ولا التأفف والدعوات العنصرية والسلبية، لأنها تساهم في تفاقم الأزمة. كما لا ينبغي أن تكون قضية اللجوء السوري مادة للتجاذب السياسي، ولا سلعة للاستثمار ولا المساومة عليها، ولا حتى مساحة للاحتراب الداخلي. فهي قضية تمسّ مصالح اللبنانيين جميعاً، والأمر يقتضي الاتفاق على علاج يتخطى التمحور والاصطفاف».

ويرى درباس أنها «قضية وطنية تقتضي إعلان حالة طوارئ سياسية، أي استنفار الطاقات الوطنية كلها مهما تنوعت انتماءاتها، وهذه المسألة كافية لتوحيد الإرادة اللبنانية».

كلام جميل ومهم في الوقت عينه، وقد يكون للوزير درباس فضل كبير في القرار اللبناني بالحد من اللجوء، إذ إنه لم يكن ممكناً لوزراء من مذاهب أخرى تبنّي المشروع حتى لا يتخذ أبعاداً طائفية، إضافة إلى أبعاده الانسانية التي يجب أن تراعى في كل الأحوال، لأن القوانين والاجراءات يجب أن يتوقف تنفيذها أمام حياة الناس المعرَّضة للقتل، فالقوانين وضعت من أجل الانسان، لا العكس.

لكن اقتراح الوزير يمكن أن يبقى حبراً على ورق، إذا لم تبادر جهة ما إلى بدء تبنّي المعالجات، أو على الأقل وضع تصور تقريبي لها.

ثمة حاجة إلى مسودّة تتحول خطة بعد نقاش مستفيض، قبل أن يتحوّل اللجوء السوري أشبه بالفلسطيني، مؤقتاً ودائماً في الوقت عينه. فسوريا أمام محنة كبيرة، ولا أفق للحل فيها، ولا رؤية لطريق الحل الذي يمكن أن يكون بالتقسيم كما يروّج البعض، مما يلغي إمكان عودة كثيرين إلى مناطق ودويلات لا يمكنهم العيش فيها.

من هنا، تصبح دعوة وزير الشؤون إلى إعلان حالة طوارىء سياسية للتعامل مع هذا الملف الشائك، ملحة رغم كل الأزمات التي يتخبط فيها لبنان، لأن اللجوء في ذاته قنبلة موقوتة. وقد يكون مطلوباً من الوزير درباس المبادرة إلى عقد ورش العمل، ربما يشارك فيها سوريون أيضاً، لوضع أطر واضحة للتعامل مع الملف، تحفظ للبنان حقه، وتحفظ للسوريين كرامتهم وحقوقهم الإنسانية.

غسان حجار

مدير تحرير صحيفة «النهار»

عوزٌ على عوز

يأتي صوتها الحبيب عبر الهاتف بعيداً وعميقاً.

اتصالات متباعدة بحكم الإحساس بالذنب. ذنبي لأنني للمرة الأولى أغيب مدّة طالت أكثر مما يجب عن الوادي الذي كان أخضر.

صوتها الحبيب يعيدني إلى أفياء القرية، إلى وجه الجدّين اللذين غابا وما زالا يسكنان الروح والخافق التعب وما بينهما من عقل وضمير.

متخبّطاً يأتي صوت عمّتي، وكلامها.

«الحمد لله»، تكرر، «لا ماء، لا كهرباء، غلاء، رولا تتأخّر في «الهيئّة الصحيّة» لساعات طوال، باتت تتعب كثيرًا، نازحون كثيرون، بسطاء، بأولادهم الكثر، نساؤهم يحملن طوال الوقت، أولادهم يمرضون كثيرا، تنتقل العدوى في ما بينهم بسرعة البرق.»

تصمت. وأصمت اعتراضاً. تعود للكلام كمن يحدّث نفسه: «بس ما كمان هم الله يساعدهم. جهل على فقر على عوز على غربة. الله لا يذيقنا. ولكن، نحن أيضا نعيش الفقر والضيق والعوز، والغربة على أرضنا تلازمنا منذ أن كنّا».

في بيتها المؤلّف من غرف ثلاث، تعيش هي وزوجها، والإثنان يشكوان من أمراض مزمنة ومؤلمة، ومعهما ابنتهما المطلّقة وابنتها المراهقة. في نهاية الأسبوع، يأتي الأبناء من أطراف المدينة، فتصبح الغرف الثلاث مأوى لأكثر من سبعة أشخاص إضافيين.

عمّتي لا تشبه أحداً. الحبيبة الحنون التي لا تلقي في القمامة ولا حتى كسرة خبز. ترميها لدجاجات الجيران. تعيد تدوير كل ما لديها بالفطرة والحكمة التي لا يملكها إلّا القرويون الذين هم مثلها، «قرويون من غير سوء».

عمّتي الحبيبة، التي تشعر بالفقير بالفطرة. هي التي خبرت العوز، وعرفت الغربة والترحال، والنضوج المبكّر. هي التي ساهمت في تربية أشقائها الكثر. هي التي اختفت إلى حدّ التلاشي كي تضمن أنهم سيكونون ويبرزون، ثم عادت الى تربية أربعة أولاد، مات من بينهم واحد فغيّر بموته حياتها إلى الأبد.

عمّتي الحنون، التي تخرج اللقمة من أفواه أولادها إن لاقت محتاجاً، تضيق اليوم بنازحين لا تملك أن تساعدهم. لا تضيق بهم تماماً. فهي لا تدري كيف تكوّن موقفاً من وجودهم.

عمّتي تحدّثني عبر الهاتف كمن يهذي «ألا يعرفون أنه يجب ألّا يحملوا؟ لكن هناك من يسعى على الأقلّ كي يؤمّن سقفاً يؤويهم، وطعاماً يكفيهم، وأدوية تقيهم... ونحن هنا، ما من أحد يتطلّع إلينا. لكنهم يا ابنة أخي مساكين. ضيم في غربة. وجع على وجع. فقراء بين فقراء. عوز على عوز. ما يخبرونه يذيب الصخر. فلْيُقِنا الرب من الآتي. هم لم يقصّروا بحقنا... لكننا لا نملك ما يقينا عوزنا، فكيف نردّ لهم الجميل؟»

هنادي سلمان

مديرة تحرير صحيفة «السفير»

بين المآسي والأمل

منطقة الشرق الأوسط تغلي، والعراق واليمن وسوريا تشتعل. اللاجئون الهاربون من الحروب والمذابح يثيرون مزيجاً من التعاطف والقلق، لاسيّما في البلدان الأكثر حرماناً، والتي يعصف بها عدم التوازن السكاني، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وتفتقر إلى الموارد في مجال الصحة العامة.

صحافيون ومحلّلون ومعلّقون وخبراء من المنطقة قرّروا توحيد كلمتهم تحت راية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاولة توفير فهم أوجه هذه المأساة التي قد تفجّر الوضع في حال لم يتم إحتواؤها بانتظار حل مُفترض. وهي مبادرة رغبت جريدة «لوريان لوجور» في الانضمام إليها.

ولكن شعاع الضوء الذي يبشّر بالأمل ينبثق غالباً من الظلمات. فمن خلال إدارة محنة شعوب هذه البلدان تبرز أمثلة رائعة عن التضامن والوفاء، هي نتيجة تفاعل بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة تغذيه ثقافة التسامح بين الأشخاص المصمّمين على مواجهة المحنة.

وفي خضمّ حركة التأرجح هذه بين المآسي والأمل، يبدو أن الحرب اللبنانية، التي بالكاد تجاوزناها، كانت تُنذر بالنزاع الدائر اليوم على نطاق أوسع.

غابي نصر

مدير تحرير الملاحق الخاصة

صحيفة لوريان لوجور (L'Orient-Le Jour)

الاستجابة الإنسانية

في الأيام الأولى للثورة السورية، ساهم تدفُّق اللاجئين عبر الحدود في تجلّي أبهى مظاهر ضيافة اللبنانيين حيث فتح لهم العديد من الأشخاص أبواب منازلهم وزوّدوهم بالطعام والملابس علماً أنَّ كثيرين منهم في أمسِّ الحاجة إليها.

ولكن، بعد أربع سنوات، وفي ظلّ وجود أكثر من مليون لاجئ سوري في لبنان، أي خمس عدد السكان الإجمالي، طغى التوتّر على هذه العلاقة.

والمؤسف في الأمر أنَّ البعض تصرَّف بعنصرية مع السوريين، حتى أن ثمة بلديات عمدت إلى تعليق لافتات تمنعهم من التجوّل في الطرقات بعد هبوط الليل. كما تعرّضوا لاعتداءات وتم حرق بعض خِيَمهم.

إن هذه الأزمة الإنسانية، التي تُعتبر من الأسوأ في عصرنا، تستحق استجابة إنسانية وليس مجرد استجابة تتحدث عن اللاجئين كما لو أنَّهم يرغبون في أن يتحوَّلوا مشرَّدين من دون معرفة ما يخبِّئ لهم المستقبل.

نديم اللادقي

رئيس تحرير

صحيفة الدايلي ستار (The Daily Star)

حقوق الطبع © 2015 . جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)- مشروع بناء السلام في لبنان.
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.

رأي

مسؤوليّة الأديان في زمن الحرب: خدمة الإنسان وبناء السلام

فادي ضو*

يفضّل العديد من الأشخاص عدم ربط الأديان بالمسائل المتعلّقة بالنزاعات وأبعادها السياسيّة والاجتماعيّة، إذ يعتبر البعض أنّ الدين أسمى من أن يتمّ التداول به في سياق الصراعات الفكريّة والمصالح الفئويّة، وينحون بسهولة مبالغ بها إلى تبرئته من كل الأعمال الشنيعة التي تُرتكب بإسمه، مُستندين إلى التمييز الفاصل ما بين الدين والذين ينتمون إليه. على هذا الأساس يُنسب كل غلو وتشويه إلى انحراف الأشخاص في فهمهم للدين وتطبيقهم الخاطئ لتعاليمه، ويحمّلونهم كل اللوم والمسؤوليّة في ذلك، بينما يمكن أن يطاول الاتهام بعدم احترام قدسيّة الأديان من يجرؤ على أن يُسائل المؤسّسات الدينيّة وخطابها تجاه هذه الانحرافات.

في الجهة المقابلة، يعتبر البعض الآخر من الناس أنّه ليس للأديان أيّ دور في مواجهة الأزمات وحلّ الصراعات لعدم قدرتها أو أهليّة قادتها على التعامل مع مسائل هي بطبيعتها سياسيّة وزمنيّة، تختلف مقاربتها جذرياً عن مقاربة المسائل ذات الطابع الروحي والمقدّس. هؤلاء يعتقدون أنّه من الأفضل حصر الدين في الحيّز الخاص به لدى الأشخاص، بناء على احترام حرية المعتقد والدين، والانخراط في المسائل المرتبطة بالحياة الإنسانيّة على أساس مدني شامل وغير طائفي.

لكن الأحداث التي تشهدها منطقتنا وخصوصاً تلك المرتبطة بالأزمة السوريّة ونتائجها الإنسانيّة والاجتماعيّة، بما فيها من تفكّك للنسيج الاجتماعي داخل البلد، وتشريد للملايين من مدنهم وقراهم وبيوتهم، ولجوء أعداد كبيرة منهم إلى دول الجوار بما فيها بشكل رئيسي لبنان، هذه الأحداث الآنفة الذكر تُظهر مدى الحاجة الملحّة إلى تخطّي الموقفين السابقين، وتبنّي موقف ثالث يعترف على حدّ سواء بخطورة استعمال الدين كأداة في الصراع، ودور المؤسّسات والمرجعيّات الدينيّة في لجم ذلك، والحدّ من تسييس الخطاب الديني، والمحافظة على رسالته الإنسانيّة والقيميّة الشاملة في وجه النزعات الطائفيّة والفئويّة القاتلة من جهة؛ ومن جهة أخرى يتبيّن كل يوم الدور الإيجابي والضروري الذي يمكن أن تضطلع به المؤسّسات الدينيّة في الوصول إلى الناس عبر شبكاتها الدينيّة الواسعة الانتشار بهدف تحديد احتياجاتهم وخدمتهم وحمايتهم من مخاطر التطرّف والعنف.

في الواقع، لا يمكن فصل الدين عن بعده القيمي الإنساني الشامل، وإلا فقد معنى رسالته، وتحوّل إلى مشروع إيديولوجي يسجن أتباعه ضمن منظومات عقديّة خارجة عن سياق التاريخ والحضارة الإنسانيّة. وينطبق ذلك بشكل أساسي على الديانتين المسيحيّة والإسلاميّة على اختلاف مذاهبهما، إذ تؤكّدان على حتميّة اقتران الإيمان بالله بمحبّة الإنسان وصنع الخير. وتُذكّر الكتب المقدّسة بأنّ أصل البشريّة واحد (آدم وحواء)، ما يجعل من الناس أهلاً في العائلة الإنسانيّة المشتركة وإخوة في ما بينهم. ومن تعاليم الإسلام أنّ الناس جميعاً هم عِيال الله، فيُضفي بذلك على رابط التضامن بعداً مقدّساً مؤسَّساً على ارتباط البشر جميعاً بالله: «الخلق كلّهم عيال الله، وأحبّهم إلى الله أنفعهم لعياله». (حديث نبويّ شريف).

ويُشكّل السلام القيمة الاجتماعيّة المركزيّة التي دعت إليها الأديان كجزء من رسالة الإنسان على الأرض وتتميماً للمشيئة الإلهيّة. يقول السيّد المسيح: «طوبى لفاعلي السلام فإنّهم أبناء الله يُدعَون» (متى 9/5). ويذهب الإسلام إلى ربط الإيمان بالمحبّة ونشر السلام، بحسب هذا الحديث النبويّ الشريف: «يا أيّها الناس لن تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا، ولن تؤمنوا حتى تحابّوا. أوَلا أدلّكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم». ويقترن ذلك بتحقيق العدل مع العدالة الاجتماعيّة. والعدل هو الوجه الاجتماعي لقيمة السلام، إذ بدونه يُصبح مفهوم السّلام قشرة جَوفاء وشعاراً بدون مضمون. وقد نادت الأديان بأخذ العدل كمبدأ أساسيّ من ممارسة الإيمان وتطبيق التعاليم السماويّة. نقرأ في القرآن الكريم: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة 5:8). ونقرأ في كلام النبي أشعيا عن المسيح المُنتظر هذا الوصف الجميل الذي اعتبر المسيحيّون أنّه تحقّق في شخص المسيح: «لا يقضي بحسَبِ ما ترَى عيناهُ، ولا يحكُمُ بحسَبِ سَماعِ أُذُنَيهِ، بل يقضي للفُقراءِ بالعَدلِ ويحكم لبائسي الأرض بالحقّ، ويُميتُ الأشرارَ بنَفخةٍ مِنْ شَفَتيهِ. يكونُ العَدلُ حِزاماً لوَسَطِهِ والحَقُّ مِئزَرا حَولَ خصرِهِ». (أشعيا 11/3-5).

> **في الواقع، لا يمكن فصل الدين عن بعده القيمي الإنساني الشامل، وإلا فقد معنى رسالته، وتحوّل إلى مشروع إيديولوجي يسجن أتباعه ضمن منظومات عقديّة خارجة عن سياق التاريخ والحضارة الإنسانيّة. وينطبق ذلك بشكل أساسي على الديانتين المسيحيّة والإسلاميّة على اختلاف مذاهبهما**

بناء على ذلك، لا بد من أن تصبح جليّة الحاجة إلى الاستفادة من الموارد الدينيّة وقدرة هذا الخطاب على التأثير بالناس من أجل الدفع نحو تضافر الجهود لتحقيق العدالة والسلام، وتأمين كرامة كل إنسان، والتضامن مع الأكثر حاجة، بدون أيّ تمييز طائفي أو إثني أو طبقي. وبهذا تشترك المؤسّسات والجماعات الدينيّة ليس بالاهتمام بمن ينتمي إلى مجموعتها الخاصة وحسب، بل أيضاً بالاهتمام بكل الناس ودفع المؤمنين إلى القيام بذلك. ومن ناحية أخرى، يدفع هذا الموقف المرجعيّات الدينيّة إلى تحمّل المسؤوليّة في تطوير الخطاب الديني بشكل يتلاءم مع الأبعاد القيميّة للرسالات الإلهيّة، ومع الظروف المرتبطة بالأحداث ونتائجها، محافظة على المبدأ القائل بأنّ الدين وُجد لخير الإنسان وليس العكس.

لقد تبنّت مؤسّسة «أديان» هذه المقاربة منذ بداية الأزمة السوريّة، وتعاملت مع نتائجها على هذا الأساس، فتمكّنت من جمع المرجعيّات الدينيّة المختلفة ضمن إطار برنامج بناء السلام عبر المصالحة وتعزيز المناعة الاجتماعيّة في مواجهة العنف وآثاره، فالتقت مرجعيّات دينيّة مسيحيّة وإسلاميّة من سوريا ولبنان حول رؤية مشتركة لمواجهة التطرّف عبر تطوير المناهج التربويّة وخصوصاً مناهج التعليم الديني، كما تطوير الآليات المناسبة لتأهيل الدعاة والوعّاظ بما يتلاءم مع الظروف الراهنة وتحدّياتها. وكان من اللافت مطالبتهم بتنشئة الفاعلين في مجال الإغاثة والعمل الإنساني على ثقافة احترام الاختلاف والتنّوع الديني والتضامن الإنساني، لكي لا يصبح العمل الإنساني مصدراً للتمييز والتشنّجات بين المجموعات المختلفة، بل وسيلة للحفاظ على النسيج الاجتماعي المتنوّع، وفرص إعادة إحياء الحياة المشتركة على أساس احترام الاختلاف والتضامن الشامل مع كل إنسان.

*رئيس مؤسّسة «أديان»
كاهن ماروني وأستاذ وكاتب في الفلسفة السياسيّة واللّاهوت

طفولة

شوارع لبنان تخنق الطفولة السورية

عبد الرحمن عرابي*

لا تقتصر طلبات الأطفال السوريين المتسوّلين عند التقاطعات الرئيسية في لبنان على المال فقط، فبعضهم يطلبون الماء أو الطعام، ويشيرون بأيديهم الصغيرة إلى بقية أفراد العائلة المتربّعين على الرصيف.

لا تجد إحدى الفتيات الصغيرات التي غابت عيناها تحت رموشها المغبرة حرجاً في طلب قنينة الماء الموجودة قرب السائق لأن «أمي عطشانة»، أو أن تطلب من السائقين ثمن «علبة أندومي لأنني جوعانة»، وهي تضع يدها على بطنها في تعبير طفولي عن حالة الجوع. وفي بعض الحالات يختبئ الأطفال خلف أكياس المحارم أو الأقلام أو الورود التي تحقق لهم أرباحاً بسيطة في محاولة لتولّي مهمة الكبار في تأمين مصروف العائلة.

ومع ازدحام التقاطعات الرئيسية والفرعية بالأطفال المتسوّلين راح عدد منهم يتنقل بين المحال التجارية والمطاعم لبيع الورد أو المحارم والأقلام، فتحولت الطفلة السورية علا إلى ضيف يومي في أحد مطاعم مدينة طرابلس شمال لبنان لبيع الورود، وسط ترحيب من إدارة المطعم. لكن حظ الأطفال مع مالكي المطاعم وموظفيها ليس جيداً دوماً، فقد تعرض طفل سوري للضرب على يد موظف في أحد المقاهي المشهورة في شارع الحمرا ببيروت، وتلت الحادثة موجة غضب «إفتراضي» على مواقع التواصل الإجتماعي، ثم وقفة يتيمة أمام المقهى للمطالبة بمحاسبة الموظف.

لكن الاعتداءات التي تطاول الأطفال السوريين من قبل مالكي المحال التجارية والموظفين لم تنته في مختلف المناطق اللبنانية. ولم يقتصر الأمر على الضرب، فقد قضت الطفلة فاطمة دهساً في مدينة صيدا جنوب لبنان أثناء محاولتها بيع ما تبقى معها من ورود قبيل منتصف الليل. وفي حين لم يتم التعرف على هوية السائق الذي دهسها، نظم عدد من الشبان في صيدا حملة «بائعة الورد» في محاولة لتسليط الضوء على المخاطر التي يتعرض لها الأطفال اللاجئون في شوارع لبنان. وتعاون عدد من المحطات التلفزيونية اللبنانية في نقل رسالة الحملة من خلال استضافة أعضائها، وشرح المخاطر التي يتعرض لها الأطفال نفسياً وجسدياً في الشوارع. وأشار منظمو الحملة إلى تضاعف هذه المخاطر في ساعات الليل وفي الأماكن المعزولة.

وبحسب تقرير لمنظمة «كير» البريطانية صدر في حزيران من العام الماضي، فإن «أكثر من 50 ألف طفل سوري لاجئ في لبنان يعملون في ظروف صعبة ولمدة 12 ساعة يومياً للمساعدة في توفير الطعام والمأوى لأسرهم»، ولا تتجاوز نسبة الأطفال السوريين الذين يتلقون التعليم في المدارس في لبنان 30 % من مجموع الأطفال اللاجئين، بحسب الدراسة أيضاً. ويُظهر هؤلاء الأطفال العديد من مؤشرات العنف اللفظي والجسدي من خلال تناقل المصطلحات العنصرية والطائفية، وحتى حمل الأدوات الحادة، والإنعزال أو الخوف من المجتمع. وتحاول الجمعيات الأهلية والأممية تقديم برامج الدعم النفسي والإجتماعي للأطفال، إلى جانب المناهج الأكاديمية. أما أطفال الشوارع المعرضون بشكل أكبر لمشاكل اجتماعية ونفسية وحتى جسدية فهم محرومون من أشكال الدعم هذه نتيجة عدم وجودهم في المدارس الخاصة باللاجئين، مع لجوء بعض الأهل إلى خيار إجبار أبنائهم على التسوّل أو العمل لتأمين مستلزمات الحياة.

ووفق دراسة مشتركة أعدتها وزارة العمل اللبنانية مع «منظمة العمل الدولية»، و«جمعية إنقاذ الأطفال» في شباط المنصرم، يشكل الأطفال السوريون نسبة 73 % من أطفال الشوارع في لبنان، وتعاني غالبيتهم «من العنف الأسري والجسدي، والإستغلال الجنسي». وقد وصفهم وزير العمل اللبناني سجعان قزي، خلال إطلاق الدراسة بـ«القنابل الموقوتة، ومشاريع إرهابيين محتملين». وأشار إلى أهمية التعاطي معهم من منطلق إنساني «لأنهم من لحمنا ودمنا»، واعداً بالإنتهاء من دراسة بناء مركز إيواء للأطفال اللاجئين في آذار الماضي وهو ما لم يتم، إنما اقتصر العمل على إطلاق الموقع الإلكتروني التابع لـ«وحدة مكافحة عمل الأطفال» في وزارة العمل.

وعلى الأرض يمتنع عناصر قوى الأمن الداخلي عن توقيف الأطفال إلاّ في حالات تعاطي المخدرات أو ترويجها، بسبب عدم وجود مراكز إحتجاز متخصصة للأحداث في مراكز الشرطة، وكذلك بسبب إكتظاظ أقسام الأحداث في السجون اللبنانية. ويشير عدد من الضباط إلى إضطرارهم للتغاضي عن كثير من الحالات الجرمية لدى أطفال الشوارع لهذه الأسباب.

ويخشى مراقبون من تطور ملف عمالة الأطفال السوريين وتعقّد أنواع المشكلات الإجتماعية التي يطرحها وجودهم في الشوارع، من الزواج المبكر مع تزويج اللاجئين السوريين بناتهم وهنّ صغيرات من أجل توفير المال، أو لحمايتهن من المشاكل التي تعانيها غير المتزوجات، أو من احتراف الدعارة. كما تبدو إمكانية انضمام الأطفال إلى عصابات السرقة أو الإتجاه نحو التشدد الديني أو التحول إلى جنود-أطفال، سيناريوهات واقعية في ظل تفاقم المشكلة في شوارع لبنان. وتربط هيئة الأمم المتحدة معالجة ملف عمالة الأطفال السوريين اللاجئين بتأمين الغذاء لأسرهم بشكل دائم، «لأن لوقف صرف المعونة الغذائية وقعاً خطيراً على الأطفال»، إذ إنه «من المرجح جداً أن تضطر الأسر الواقعة تحت ضغوط إضافية إلى دفع أطفالها للعمل أو الزواج المبكر».

وفي كل الحالات يؤدي ضعف الإحصاءات الرسمية المرتبطة بملف عمالة الأطفال السوريين إلى تشكّل حال من الضبابية حوله على صعيد الأرقام، وعلى صعيد الحلول أيضاً.

* صحافي في صحيفة «العربي الجديد»

صحة

الأمراض المعدية تنتشر في المجتمعات الفقيرة بالوقاية والتحصن نتفاداها

رلى معوض*

الأمراض المعدية ليست عنصرية كما البشر، لكنها انتهازية بحيث تنتهز الفقر وانعدام الشروط الصحية لتفتك بضحاياها الى أي مجتمع انتموا، وغالباً ما يكون الفقر عنوانه الأول. وتنتج هذه الأمراض من تردي الظروف المعيشية في المجتمعات التي تشهد اكتظاظاً، لكن الذعر غير المبرر للبعض من النزوح بعد الأحداث الأخيرة في المنطقة، يمكن تفاديه بالوقاية والتحصن من الفيروسات والميكروبات والأمراض.

غالباً ما يترافق النزوح السكاني مع انتشار الامراض الانتقالية التي قد تشكّل حالة من الذعر في المجتمعات خصوصاً عند غياب التوعية والتوجيه الى الطرق السليمة والصحية للوقاية منها. وتحدث هذه الامراض نتيجة تردّي الظروف المعيشية والمجتمعية التي ترافق مع النزوح، وشحّ المياه الآمنة أي الصالحة للشرب والخالية من الجراثيم والتلوث، حتى تلك التي تستخدم لغسل الخضار والفاكهة وللاستعمال الشخصي، هذا فضلاً عن مشكلة التخلص من النفايات الصلبة والسائلة ضمن النازحين.

وتشمل حملة التوعية الاهتمام بالنظافة الشخصية لا سيما غسل اليدين بشكل متكرر، وتأمين المياه الصالحة للشرب، والتخلص الآمن من النفايات، وإمكان تغيير الظروف الاجتماعية بالتعاون مع الوزارات المعنية والبلديات والمجتمع المدني، لأن الأمن الصحي يطاول الجميع، والمشكلة ليست محصورة فقط بمجموعة من الأشخاص الذين يعانون من النزوح. لذلك من الضروري التزام روزنامة التلقيح التي تعتمدها وزارة الصحة، وعدم نشر الذعر لأننا باللقاحات واعتماد النظافة الشخصية نقلل من خطر الاصابة بالمرض.

ونقلاً عن برنامج الرصد الوبائي في وزارة الصحة العامة (الموقع الالكتروني لوزارة الصحة في لبنان) تبيّن أنه منذ الشتاء الماضي يعاني النازحون من موجة النكاف (ابو كعيب) حيث سجّلت 177 حالة منذ بداية العام الحالي، وهناك أيضاً التهاب الكبد الوبائي ألف (الصفيرة) 109 حالات، الليشمانيا (حبة حلب) 12 حالة، التهاب السحايا بكل أنواعها 99 حالة، التهاب الكبد الفيروسي باء 16 حالة، الشلل الرخو الحاد 4 حالات، ولم تسجل أي حالة شلل أطفال من بينها. وهذه النتائج تحصل عليها الوزارة من المستشفيات والمراكز الصحية في كل المناطق اللبنانية.

جدير بالذكر أن وزارة الصحة لا تتعامل مع النزوح السوري كوحدة مستقلة لأنه جزء من المنظومة الصحية العامة، حيث أن لا حدود أو هوية للأمراض الانتقالية، كما أوضحت رئيسة مصلحة الطب الوقائي في الوزارة الدكتورة عاتكة بري قائلة إنه عند انتشار مرض انتقالي تتعامل معه الوزارة على أنه مصدر خطر على المجتمع ككل، وعلى جميع الموجودين على الأراضي اللبنانية، وبالتالي تتوحد الاجراءات لما فيه المصلحة الصحية للجميع.

وتحدثت الدكتورة بري عن مواجهة موجة النكاف (ابو كعيب) وقالت: «ان الوزارة تنصح بمراجعة الروزنامة التلقيحيّة لكل مصاب، وتعويض النقص في اللقاحات لمزيد من الحماية في حال إصابة أحد المواطنين خصوصاً بين تلامذة المدارس أو طلّاب الجامعات، ومن الضروري أن يلازم المريض المنزل لمدة 5 أيام، أو حتى زوال أعراض التورم في الغدد اللعابية، وأبرز أعراضه ارتفاع الحرارة، وتورم الغدد اللعابية التي تظهر على خد المصاب أو على كلا الخديّن.

وعلى صعيد الليشمانيا، ونحن في فصل الصيف، تنصح الوزارة بضرورة إزالة النفايات بشكل دائم، ومكافحة الحشرات خصوصاً ذبابة الرمل التي هي أصغر حجماً من البعوضة وتسبب لسعتها الليشمانيا اذا كانت تحمل الطفيلية المسببة للمرض، وهي تتكاثر بين النفايات، ومن هنا أهمية مكافحتها، وضرورة تغطية موضع الإصابة للتقليل من خطر العدوى».

وعن تفادي التهاب الكبد الوبائي ألف، قالت الدكتورة بري إنه «من المهم استعمال المياه الآمنة واعتماد مبادىء سلامة الغذاء، وتناول الأطعمة السليمة الخالية من الجراثيم، واعتماد النظافة خلال تحضير الطعام وتقديمه وعدم خلط الأطعمة بعضها ببعض خصوصاً عند تحضيرها. ومن أعراض المرض ارتفاع في الحرارة وغثيان وتقيّؤ، ومن المحتمل الاصابة بالاسهال، ويظهر اليرقان (اصفرار في العين) عند الذين تجاوزوا سن السابعة من العمر، أما من هم تحت هذه السن فلا يظهر اليرقان عند نحو 70 % من المصابين، من هنا ضرورة مراقبة الأعراض الأخرى لدى الأطفال والرضّع».

وتشدد الوزارة على أهمية التوعية بين الأهل والأساتذة، والتزام العلاج الذي يصفه الطبيب مع عدم اللجوء العشوائي الى المضادات الحيوية التي تضر بالحالة خصوصاً في حالات التهاب الكبد الوبائي ألف لأنه قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة. ومن المهم عزل المرضى إلى حين شفائهم كي لا تنتقل العدوى.

ويعاني بعض التلامذة النازحين من الإصابة بالجرب والقمل نتيجة الاكتظاظ وعدم توفر أدنى الشروط الصحية. ومن أبرز الأعراض الحكاك المتكرر في المنطقة المصابة، (كوجود القمل في الرأس مثلاً)، وربما يؤدي هذا الحكاك إلى ظهور تقرّحات قد تتعرض للالتهاب بسبب البكتيريا التي تنتشر عادة على جلد الانسان، هو مرض طفيلي علاجه النظافة مع تغيير الشراشف والوسادة والثياب بشكل متكرر، وكذلك استخدام العلاج الموضعي.

إنّ وزارة الصحة لا تتعامل مع النزوح السوري كوحدة مستقلة لأنه جزء من المنظومة الصحية العامة، حيث أن لا حدود أو هوية للأمراض الانتقالية

* أستاذة جامعية، صحافية في صحيفة «النهار» في قسم الصحة، مقدمة ومعدة للعديد من البرامج التلفزيونية

مرأة

تقاطعيّة عنف اللجوء ضد اللاجئات السوريّات

مايا الحلو*

في ظل الوضع الحالي للجغرافيات العالمية، أصبح اللجوء من بلد إلى آخر بسبب الحرب أو عوامل اقتصادية و اجتماعية، أحد أعنف الحالات التي قد يتعرَّض لها إنسان. وفي هذا السياق وصفت مفوضية الأمم المتحدة للّاجئين أن أزمة اللجوء السورية هي إحدى أكبر أزمات التهجير منذ الحرب العالمية الثانية. ومع التشدُّد في حماية الحدود، أصبحت الهجرة عملية أكثر تعقيداً ويحفُّ بها الكثير من الاخطار على الحدود وفي داخل البلدان المستضيفة.

رسم لسامية الحمصي داغر

وليس جديداً القول أن العنف ضد النساء متأصل في معظم المجتمعات، وإذا أضفنا إليه العنف الناتج من التهجير نرى خصوصية ما تتعرَّض له اللاجئات وخصوصاً السوريات منهن، والناجم عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي يفرضه اللجوء. فبحكم بُعد المخيمات عن المدن، وضآلة فرص العمل، تتحول المخيمات سجونا، في ظل التعقيدات الأحدث التي تفرضها الدولة ولاسيما الأمن العام على اللّاجئين واللّاجئات، بما فيها تعقيد دخولهم إلى لبنان أو أوراقهم الرسمية وأوراق إقامتهم، مما يحد من قدرتهم على التنقل. يضاف إلى ذلك حظر التجول الذي فرضته بعض البلديات في بيروت وخارجها، والتي حوّلت حياة اللاجئات سجناً داخل سجن. فعدد كبير منهن (وذلك طبعاً مرتبط بأوضاعهن الاجتماعية) غير قادرات على الخروج من لبنان للعودة إلى بلدهن بسبب الحرب، أو السفر إلى بلد آخر لأسباب اقتصادية وتأشيرات الدخول. لكل هذه الأسباب باتت اللاجئات يعشن ضمن حيّز يخضعن فيه للعنف، كما أن الأنظمة المؤسساتية الموضوعة «لتنظيم اللجوء» جعلتهن في أوضاع هشّة تتفاقم مع استغلالهن على صعيد العمل و حتى في الشارع. فكثير من اللاجئات يتعرضن للتحرّش، ولا يستطعن محاسبة المعنِّفين والمستغلِّين لهن، فحتى رجال الشرطة يعاملونهن في معظم الأحيان بشتى أنواع العنف اللفظي والمعنوي.

كل هذه العوامل تعقّد دخول اللاجئات سوق العمل بحثاً عن لقمة العيش فيتّكلن على خدمات المؤسسات غير الحكومية، المحلية منها والعالمية، والتي لم تعد تستطيع تغطية حاجاتهن بسبب تفاقم الأزمة. إضافة إلى ذلك، حدّدت وزارة العمل اللبنانية منذ فترة المهن التي يحقّ للاجئين السوريين ممارستها، وهي مهن لها وجه طبقي بامتياز ولا يتخطى مدخولها الحد الأدنى للأجور. وهذا الأمر يفتح المجال أمام أصحاب العمل لاستغلال اللاجئين واللاجئات على الصعيد المالي والجنسي أيضاً.

لكن هذه الدائرة من العنف ليست حكراً على الحيّز الاجتماعي العام بل تنسحب على الحيّز الخاص أيضاً، إذ سجّل عدد من الجمعيات تزايداً في العنف في داخل المنزل، نتيجة مشاكل وصول الخدمات إلى داخل المخيمات. وبالرغم من محاولة العديد من الجمعيات تأمين أماكن آمنة للنساء ليتكلمن عن العنف، ويحصلن على المساعدة، إلّا أن ثمة تقارير لجمعيات نسائية محلية تشكو من طريقة عمل الجمعيات العالمية كما ورد على لسان بعض اللاجئات اللواتي اشتكين من أن بعض هذه الجمعيات تعقد الكثير من جلسات الحوار لتدرس حاجات اللاجئات وعندما يحين موعد تطبيق المشاريع وتوزيع الخدمات لا تكترث لمطالبهن وتكتفي بتطبيق أجندات وقوالب عمل مفروضة عليها.

من هنا نتساءل: كيف يمكن تأمين بيئات حاضنة أكثر أماناً للّاجئات؟ وماذا على الدولة والشعب المضيف والجمعيات أن تعمل لتخفيف الهشاشة التي أصابتهن؟

الأسئلة كثيرة والواقع واحد، فبعد كل هذه السنوات من اللجوء، ليس ثمة مكان آمن للاجئات السوريّات.

* باحثة نسوية

ثقافة

ثقافة التسامح... بين المفهوم والممارسة

نجيب نصير*

تعجّ المنابر الإعلامية الناطقة بالعربية منذ فترة ليست قصيرة بالكثير من الكلام حول ما تسمّيه «ثقافة» التسامح، معتبرة ببداهة أن التسامح ثقافة!
وتُساق لهذه الغاية مقولة أن هذه الفكرة متوفرة بكثرة فائقة في طيات الثقافة/الثقافات العربية المكتملة معرفياً، عبر تحشيد أدلة شفاهية من التاريخ والتراث، خضعت لتفاسير قسرية لإثباتها، كي تتناسب مع أطروحة «تسامح» مفصّلة على قياس تصورٍ مرتجل وموارب لفكرة التسامح التي ضخمتها المشافهة (المكتوبة أو المنبرية)، لتتبوّأ موقع «ثقافة» تحتاج فقط إلى الإضاءة عليها لتصبح ذات فاعلية، وهذا خلط غير مسؤول في مفاهيم مثل العفو، والصلح، والرحمة، والسلام، والآخر، وإلى ما هنالك من المفاهيم الناظمة للأداء المجتمعي والإنساني.

وهكذا، يبدو هذا التسامح «الثقافة»، كلاماً مجازياً لا يعني ذاته بدقة، خصوصاً ضمن انضباطه في القيم التراثية الأخلاقية والتشريعية، التي يتم التنبيه إلى عدم تجاوزها أو خرقها، كي لا يتحول هذا التسامح إلى تفريط وإسراف وربما أكثر من ذلك (كتقليد الغرب مثلاً)، فتصبح فكرة التسامح عالقة في مكانها الجنيني، لا تجد لحضور فاعل لها أي سبيل، متحوّلة إلى «ثقافة» إفتراضية مشتهاة من دون إخلاص يُذكر لها.

إن مناقشة التسامح تشكل واحدة من أزمات التطور ومآزقه، خصوصاً في ثقافة تعتبر نفسها مكتملة معرفياً، وتحكم على الآخر أنه مؤذٍ، أو ينوي الأذى، ولا يمكن تصديقه، ليسقط هذا النقاش في أزمة ذاتية تؤدي به إلى الفناء، ليعود من جديد إلى الاحتدام في شروط ومعايير تفنيه مرة أخرى، وفي هذا تمحور عنيد حول المفردة (التسامح)، وإثبات توفرها كثقافة، وإمكانية استخدامها في حلّ بعض مشكلات الاجتماع البشري «ضمن حدود عدم الإسراف والتفريط»، لمجرد أنها موجودة كمفردة في اللغة.

لكن هذه الحدود المفتوحة على كل الاحتمالات والتفسيرات والأحكام تظهر النقاش حول التسامح في تطبيقات عنفية، ناتجة من إنكار قيمة المفاهيم والقيم المحدثة، مقابل القيم الموروثة، في احتكام حاسم إلى المقدّس الذي ينتهي بعده كل نقاش.

من الصعب نفي وجود التسامح كمفهوم وقيمة إنسانية سامية، ولكنه قيمة مجتمعية حصراً، لأنه يسعى إلى خدمة المصلحة التي اجتمع عليها المجتمع، بمعنى أنه مفهوم أنواري معاصر بالضرورة، لذلك لا يبدو كمفهوم أو قيمة أو ضرورة مهماً في الإجتماع ما قبل المجتمعي، بل يحل محله أداء ثقافي مثل الاستبداد، والفتنة، والطائفية وإلى ما هنالك من سرطانات عضوية تجهز على المصلحة المسببة للإجتماع المجتمعي.

من هنا، يبدو واهياً وكذاباً وخداعاً ادعاء وجود التسامح في نوع كهذا من الإجتماعات البشرية، فالتسامح المجتمعي لا يمكن له الوجود والعيش خارج المساواة، والحرية الشخصية، والإرادة الحرة المبادرة، والكرامة الإنسانية، وهو ليس منّة أو مكرمة من فرد أو هيئة أو مجموعة أو تيار أيديولوجي، بل محاولة للمحافظة على المصالح الجامعة التي تؤثر في الجميع، ليبدو كحلّ في حالات الاستعصاءات التي تعجز القوانين عن حلّها في فترة مناسبة، والتي قد تؤدي إلى انفجار العنف.

ليس هناك، كما أسلفنا، تعريف معرفي للتسامح في التفكير الناطق بالعربية، عدا مقترحات مقارباتية منشأها اللغة أو مقاربات عاطفية وجدانية تتقصد تشريف التراث، وتطنب في امتداح التسامح كفعل خيري يعفو طوعاً، بدل الانتقام أو الثأر أو الغزو، ليبدو التسامح مسخاً حقوقياً يعتمد على التنازل من منتصر إلى مهزوم.

في هذا السياق، لا بد لنا من التساؤل حول مفهوم التسامح مع الآخر في عصرنا الحالي، بطريقة واضحة وغير تلفيقيّة أو موارِبة، ونحن نشاهد هذا التحشيد غير المصلحي لصالح متلازمة تسامح/إنتقام، إذا يمكننا التساؤل: ماذا فعل السنّي المعاصر للشيعي المعاصر أو العكس، أو المسلم للمسيحي والعكس وارد بكل تأكيد، حتى يتم اللجوء إلى التسامح؟.. أو ماذا فعل الإسبان كي نسامحهم (أو لا نسامحهم) على استرداد بلادهم بعد فترة من «الفتح» «العربي»؟.. كيف نسامح الآخر على شيء لم يفعله ونربّحه جميل تسامحنا، لنكتشف أن هذا التسامح الذي ننظّر له وندعي وجوده مكتملاً في «ثقافتنا»، ما هو إلّا وهم قميء يفتقد إلى كلّ معنى.

إنه كذب وأفك وافتراء، وقلة علم ومعرفة، فنحن وبدلالة الواقع لا نسامح ولا نتسامح، لأنه في الواقع ليس هناك موضوعات منطقية أو عقلانية يمكن إدخال التسامح إليها، فنحن ثقافياً لم نسامح الإسبان على استردادهم لبلادهم (على سبيل المثال لا الحصر)، ولم نتسامح مع حروب الفرنجة، على الرغم من انتصارنا عليهم وطردنا لهم من ديارنا، ولم يتسامح أبناء الطائفة الواحدة في ما بينهم على أي اختلاف واقع، ناهيك عن الاختلاف في المذاهب أو الأديان، فكيف لنا أن نقول بـ«ثقافة» التسامح والتشدّق بها، ليبدو أن مجرد الاختلاف هو ذريعة كافية للمحاسبة، إن كان عن طريقة التفضل بالمسامحة، أو التفضل بالعقاب والانتقام، أو التفضل بالإبادة.

التسامح يحصل فقط بين مستويين حقوقيين متساويين تماماً وفعلياً وعلنياً، وهذا ما يفتقده جذرياً الموروث غير الدنيوي في ثقافتنا العتيدة، فالمساواة مستحيلة، إن كان بحكم التشريعات، أو بحكم تكييف الدساتير والقوانين، وهذا ما بدا في الممارسة على الأقل.

وخارج المساواة لا يوجد تسامح، والمساواة مستحيلة على ما أثبته الواقع، ومجرياته في الطوائف والعشائر والأديان والمذاهب، وفي الإستبداد أيضاً، لذلك ليس هناك من طريقة إلا اعتماد شرعة حقوق الإنسان، في الدساتير والقوانين (من دون تكييف أو تناقض أو مواربة)، حينها يمكن النظر في التسامح كقيمة مجتمعية، تتكىء على الإنجاز الحقوقي في محاولته التحول إلى مجتمع بالمعنى الحديث المجرب، وليس الدخول في دوامات المماحكة النظرية الفارغة في الدعوة إلى «فضيلة» التسامح.

هذه الفضيلة لا يمكن إضواؤها تحت أي من العناوين الحقوقية الناظمة للوجود المجتمعي الضامن للمساواة، لأن كميات التأويل والتكييف الهائلة المستخدمة لإثبات وجود فضيلة التسامح في التراث، وتفسيره في حدود شرعيته، هي أمر من خارج موضوع قيمة التسامح المعاصرة، فقد ساهمت هذه المحاولات في حدوث المقتلة التي نعيشها تحت رعاية وهم التأصيل التراثي للقيم، وفي رعاية المعنى الحقيقي للتسامح تراثياً.

بدلالة الواقع، ليس هناك من تسامحٍ في ثقافتنا، لا كفضيلة ولا كقيمة إنسانية مشتقة من قيمة الإنسان، وكذلك لا وجود للمنظومة الحقوقية الواضحة والعلنية التي وصلت إليها البشرية، والتي ترافق الفعل التأسيسي للمجتمع الذي يفترض انبثاق دولة منه.

ما نراه وما نعيشه، هو عناد وإصرار على دخول عصر ظلمات مديد ودموي، انطلاقاً من أن الآخر مختلف عنا، ولا يصح تقليده أو تقليد تجربته الإنسانية... ربما كان ذلك من باب التسامح كما نفهمه!.

> التسامح يحصل فقط بين مستويين حقوقيين متساويين تماماً وفعلياً وعلنياً، وهذا ما يفتقده جذرياً الموروث غير الدنيوي في ثقافتنا العتيدة، فالمساواة مستحيلة، إن كان بحكم التشريعات، أو بحكم تكييف الدساتير والقوانين، وهذا ما بدا في الممارسة على الأقل

* كاتب سوري

تاريخ

لبنان تحت وطأة ثلاث هجرات كبرى

حسّان الزين*

استقبل لبنان، خلال نحو عقد من الزمن، ثلاث هجرات كبيرة، يتجاوز عدد اللاجئين فيها عدد سكان لبنان (3 ملايين ونصف المليون)، هي: الهجرة الأرمنية هرباً من المجازر العثمانية في العام 1915، اللجوء الفلسطيني مع قيام دولة إسرائيل في العامين 1948 و1967، واللجوء السوري منذ 2011. هنا، محاولة مختصرة للنظر في الصورة اجتماعياً واقتصادياً، بعيداً من السياسة وخطاباتها وأهوائها.

يرى المؤرّخ والباحث الدكتور فواز طرابلسي أن الهجرات الثلاث تشترك في أمور عدة، تبدأ بالسؤال الذي يُطرح في الساعات الأولى للهجرة، عن المكان الذي سيُقيم فيه اللاجئون، ولا تنتهي بالبحث عن إمكانية الإفادة من اليد العاملة.

الهجرة الأرمنيّة

الأرمن، وفق طرابلسي، «عملوا أولاً كحرفيّين وعمال، ولا تأريخ دقيقاً متى وفدت الطبقة الوسطى الأرمنية أو تبلورت صورتها في لبنان. وقد استفاد الأرمن في لبنان من المساعدات التي قدمتها إليهم الجاليات الأرمنية في بلدان أخرى، ما سهّل اندماجهم، لاسيما في الحياة السياسيّة، وقد صار لهم بعد الاستقلال (1943) نوّاب ووزراء، ولم ينتسبوا إلى الأحزاب الأرمنية فحسب، إنما انخرطوا في أحزاب لبنانية يمينية ويسارية، وعاشوا بهدوء وتعاون اجتماعي واقتصادي مع النازحين اللبنانيين من الجنوب والبقاع».

وإذا نظرنا اليوم إلى تلك الهجرة، يقول طرابلسي، نجدها «إيجابيّة وناجحة». فالأرمن الذين وصلوا إلى المنطقة قبل إعلان لبنان الكبير (1920) لعبوا دوراً صناعيّاً في مرحلتين مهمّتين من تاريخ لبنان، الأولى حين احتاجت أوروبا وجيوشها إلى سلع ومنتجات مدنية إبّان الحرب العالمية الثانية، والمرحلة الثانية خلال الحرب الأهلية، إذ تحوّلت مناطق الأرمن، ولاسيما برج حمود، إلى بؤرة صناعية لم تقتصر أسواقها على لبنان إنما وُرّد إنتاجها إلى العديد من بلدان العالم.

النظرة الإيجابية نفسها تجدها عند الخبير الإقتصادي الدكتور إيلي يشوعي، حيث يقول: «عدم انفتاح المجتمع الأرمني لم يحل دون انطلاق المهاجرين إلى لبنان، إقتصادياً، من الصفر. فقلّة منهم أتت وبحوزتها مال. وقد استطاع عدد منهم تحصيل ثروات من خلال العمل في الصناعة والتجارة والمصارف. فلم يكن الأرمن، باستثناء مرحلة اللجوء الأولى، عبئاً على لبنان ودولته ومجتمعه. وقد ساهموا في ازدهاره بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الحرب قست على كثيرين منهم، فأجبرتهم على الهجرة، وتراجع عددهم من نحو خمسمئة ألف إلى نحو مئتين وخمسين ألفاً».

يكتمل تظهير «الصورة الإيجابية» للهجرة الأرمنية، مع ما يلفت إليه نقيب المحامين السابق شكيب قرطباوي: «تختلف الهجرة الأرمنية عن الهجرتين الأخريين من الناحية القانونيّة. فالقسم الأكبر من الأرمن وصل إلى لبنان في سنوات الحرب العالمية الأولى، أي قبل نشوء الهوية/ الجنسية اللبنانية التي اعتبرت، في 30 آب 1924، أن كلّ عثماني يقيم في لبنان هو لبناني، إلاّ إذا اختار جنسيّة أخرى. ما يعني أن الأرمن الذين كانوا

الهجرة الأرمنية إيجابية، والفلسطينية لم تكن عبئاً إقتصادياً اجتماعياً خطيراً... والسورية ما زالت غير واضحة

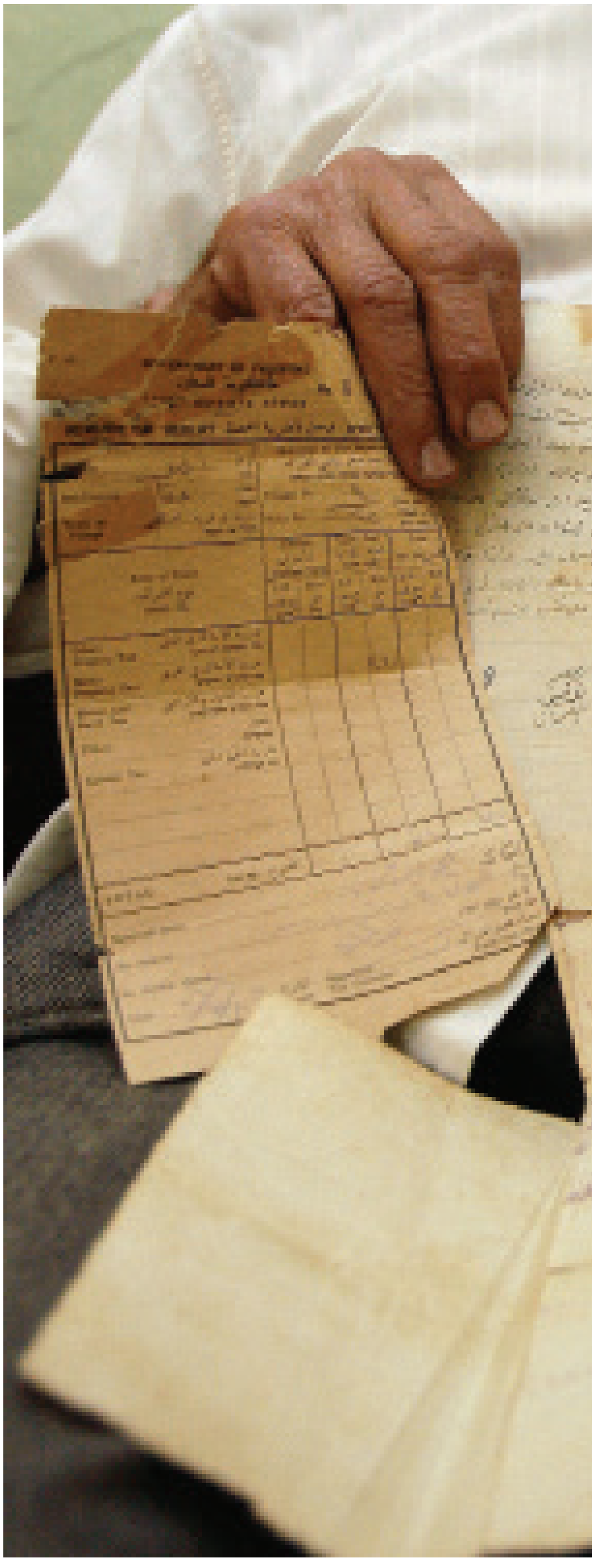

من رعايا الدولة العثمانية، قد اكتسبوا الجنسية اللبنانية قانوناً عندما ولد لبنان الكبير».

الهجرة الفلسطينيّة

يجزم طرابلسي بأن اللاجئين الفلسطينيين لم يشكّلوا عبئاً اقتصادياً واجتماعياً على لبنان حتى أواسط الستينات وأوائل السبعينات، «ولم يشاركوا في التحركات والنضالات المطلبية الإقتصادية والاجتماعية». فقبل ذلك، أي قبل بدء العمل الفدائي انطلاقاً من الأراضي اللبنانية وتوقيع اتفاق القاهرة (1969) واندلاع الحرب الأهلية، «اشتغلت غالبية الفلسطينيين في الزراعة وأعمال البناء ومهن صغيرة، وقلّة منهم في التعليم والصناعة والتجارة والمصارف. وكانت وكالة «الأونروا» هي المسؤولة داخل المخيمات عن أمورهم التعليميّة والإغاثية».

وإذ يؤكد قرطباوي أن «الفلسطينيين لم يأتوا ليكتسبوا الجنسية اللبنانية»، يعتقد طرابلسي أن الوجود الفلسطيني في لبنان لم يكن اجتماعياً واقتصادياً مشكلة وخطراً على لبنان. ويقول: «كان يمكن ألا يساهم الوجود الفلسطيني في انفجار الحرب (1975) فيما لو اتفق فريقا النزاع اللبنانيين في السياسة. فكمال جنبلاط نفسه، حليف الفلسطينيين، كان مع مقايضة الوجود الفلسطيني المسلّح خارج المخيمات بإصلاحات سياسية تمنح المسلمين مشاركة سياسية أوسع في النظام والدولة. فهو لم يكن مع توطين الفلسطينيين وغالبيتهم من المسلمين، علماً أن الجميع يعرف أن تجنيس الأرمن وغالبيتهم من المسيحيين ساهم في توازن طائفي لمصلحة المسيحيين».

ويعتبر يشوعي أنه بالرغم من إقامة غالبية الفلسطينيين داخل المخيمات (12)، إلاّ أن «تدنّي المستوى التعليمي لمعظمهم، وافتقادهم إلى المهارات التي تسمح لهم بالعمل في مهن متوسطة، أمران يتسبّبان بمشكلة اقتصادية واجتماعية فلسطينية - لبنانية، خصوصاً أن غالبية المتعلّمين منهم، وأصحاب الثروات، قد هاجروا من لبنان».

الهجرة السورية

يركّز يشوعي على أثرين مباشرين للهجرة السورية على لبنان هما: «استهلاك اللاجئين البنية التحتية، ومنافستهم اليد العاملة اللبنانيّة وارتفاع البطالة بين اللبنانيين».

ويقول: «هناك 7 إلى 8 % منهم ميسورون مادّياً وينفقون في لبنان (معيشة وتعليم)، لكن هناك أكثر من 90 % فقراء. ولا أعتقد أن المساعدات العينيّة والمادية التي تصل إليهم من المنظمات الدولية كافية».

ولا ينفي طرابلسي «استهلاك البنية التحتية، بالرغم من المبالغة في ذلك». ويرى مبالغة أخرى تتمثل في القول أن «خسائر لبنان من النزوح السوري تبلغ نحو 7 مليارات دولار». ويسأل: «كيف يقدّر البنك الدولي ذلك وتتبناه الدولة اللبنانية، من دون أن يقدّر المكاسب؟». فلبنان، يضيف طرابلسي، «ارتاح إلى حد ما من منافسة المنتجات الزراعية السورية، وبات يستورد سلعاً ويصدّرها إلى السوق السورية». أما في شأن منافسة اليد العاملة السورية الطارئة فيعتقد أنها «تؤذي أولاً اليد العاملة السورية الموجودة سابقاً في لبنان».

وبالرغم من ذلك، يتفق يشوعي وطرابلسي على أن الهجرة السورية الطارئة والمستمرة، غير واضحة وتلوّن صورتها السياسة والمصالح.

ثلاث هجرات تسامح اللبنانيّون مع واحدة منها، هي الأولى الأرمنيّة، وباتوا بعد مئة عام على حصولها ينظرون إليها بإيجابيّة، وقد قبلوا بأن يغدو اللاجئون من أبناء وطنهم وجنسيّتهم، فيما يتناسون الهجرة الثانية، الفلسطينيّة، ويتناسون محاصرة اللاجئين في المخيّمات وفرص العمل المحدودة والمُقيَّدة. والأسباب وراء ذلك كثيرة، تبدأ بالخوف من توطين الفلسطينيين، ولا تنتهي بتذكر الدور الفلسطيني في إشعال الحرب (1975)، من دون أن ننسى أن الصراع العربي - الإسرائيلي لم ينتهِ بعد، ما يعني أن الفلسطينيّين ما زالوا لاجئين، ومصيرهم معلّق بنتائج ذاك الصراع. أما الهجرة الثالثة فهي، بالنسبة إلى اللبنانيين، ذروة دراما الهجرات إلى هذا البلد الصغير ذي التركيبة الاجتماعيّة المعقّدة. وهم كالعادة، ينقسمون في مواقفهم تجاهها، فيما يجدون أن دولتهم غير قادرة على تنظيم اللجوء المفتوح أصلاً على استمرار المأساة السورية التي لا يعرف أحد متى ستنتهي، ومتى يعود السوريّون إلى وطنهم.

* كاتب وصحافي

حقوق

بحثاً عن تعريف للُّجوء

بيسان طي*

ما معنى أن تكون لاجئاً؟

سؤال ضاع بين خطابي الشيطنة أو الضحية المطلقة المسيطرين على أدبيات تعاملنا مع قضية النازحين السوريين.

صار اللاجئ (النازح في تسميته الرسمية) مادة في كلا الخطابين، رغم التناقض المطلق بينهما، فيما هو في جوهر قصته شخص يتلقى تبعات النزوح القسري ويتعامل - وفق شخصيته - مع ظروفه الجديدة.

ما معنى أن تكون لاجئاً؟

سؤال يكرّره عدد كبير من النازحين على أنفسهم، وعلى مسامع من يعايشهم، باعتباره المحدّد لحالتهم، وهو طاغٍ بين صبيان وبنات في سن المراهقة أو يقتربون منها لدى فئات عمرية بذاتها.

«آني لاجئة، آني هالساع صار إسمي لاجئة، آني لاجئة» تقول أميمة بحدة وبلهجة أهل درعا، بلدتها التي تركتها قبل ثلاث سنوات ونيف. التعريف طغى على اسمها في ذهنها، صار محدداً لهويتها، محدداً للطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها، أي مجتمع اللاجئين، محدداً لوضعها كشخص فاقد مقوّمات العيش الأساسية.

«صار إسمي لاجئة» تقول الصبية الصغيرة، «يعني لا بيت، ولا ثياب جديدة، يعني أن تكون المدرسة مهملة، أن أتحمل الشتاء القارس والصيف الحار».

وما اعترفت به أميمة، يرفضه آخرون. ففي مخيم في قب الياس، يجتمع صِبية حول عبد الله (15 عاماً)، يغوصون في نقاشات تبدو أكبر من أعمارهم بكثير، بعبارات لا تشبه قاموس أبناء جيلهم، يتحدثون عن «الغد المستحيل» و«الأفق المسدود» و«الحلول المؤجلة». هؤلاء يكرهون كلمة لاجئ، عبد الله نفسه يشدّد «لا تسمّوه مخيماً، هو ورشة، ورشة أجبرنا على العيش فيها من دون انقطاع»، كلمة لاجىء بالنسبة إليه ولآخرين أشبه بالإهانة.

في مشروع «رؤية الذات» الذي أدارته الفنانة سابين شقير والمخرجة إليان الراهب، ودعمته منظمة «يونيسف»، نفّذ لاجئون مراهقون أفلاماً قصيرة عبّروا خلالها عما يشغلهم في إطار ظروف عيشهم كلاجئين. من بين هذه الأفلام فيلم عنوانه «زيز»، لا تزيد مدّته عن خمس دقائق، تتردد فيه كلمة «زيز» عشرات المرات، كما تتردد يومياً في حياة اللاجئين المراهقين، يكررها صبيان مثلهم، لبنانيون. و«الزيز» هو حشرة صغيرة شديدة الإزعاج ولا فائدة منها.

ويمكن القول أن مشاهدة كل الأفلام التي أنتجت في إطار مشروع «رؤية الذات» تسمح لمتابعها بالخروج بإجابات عن السؤال حول معنى اللجوء.

معنى أن تكون لاجئاً، يعني أن يكون المراهق عرضة يومية للإساءات الكلامية وللضرب والإهانة، أي أن يشعره الآخرون بأنهم أسياد قادرون على التدخل في شؤونه.

معنى أن تكون لاجئاً يعني أن يكون المراهق بلا حماية.

معنى أن تكون لاجئاً يعني أن يكون المراهق معجباً بأسلوب حياة أبناء البلد المضيف، فيحاول تقليدهم لكنه في نظرهم بشع حتماً.

معنى أن تكون لاجئاً يعني أن يعمل المراهق في أشغال جسدية منهكة وأن يتقاضى «المِلاليم».

معنى أن تكون لاجئاً يعني أن يواجه المراهق مطبّات الدراسة في مدارس تمتهن المتاجرة بقضايا اللاجئين، فيخرجون منها بلا شهادات.

وللجوء بالطبع عشرات المعاني الأخرى التي يستلزم فهمها العيش مع اللاجئين شهوراً، لا أن نسقط عليهم آراءنا وأجنداتنا وما تنتجه أحياناً مخيلاتنا.

* صحافية ومعدّة أفلام وثائقية

نزوح

حكايتي مع النزوح

محمود صطوف*

نزحت وأسرتي إلى وادي خالد شمال لبنان في منتصف العام 2012.

في الليلة الأولى انتابتني حالة من اليأس وضيق في التنفّس، وتساءلت: ماذا أفعل؟ فها هي الأشياء تتضخم من حولي وأنا أزداد تقلصاً من الداخل، كيف سأخفي هذا التقلّص الذي قبع في ذاتي، وهذا التوتر والضياع؟ فسوريا التي تركتها بالأمس لم تبق كما هي، ومنزلي اليوم تغيّر، وتغيّرت نظرتي إلى الحياة.

ثلاثة أيام مرّت لم أخرج خلالها من المنزل، فأنا اليوم في عالم جديد بين أشخاص جدد لا أعرفهم، وأنا المعيل الوحيد لأسرتي المكوّنة من والدتي وأخواتي الثلاث ومعهن أطفالهن إحداهن فقدت زوجها، والثانية زوجها معتقل في سوريا ولا نعرف عنه شيئاً منذ سنتين ونصف السنة، ووالدي متوفّى. منزلي الجديد الصغير المتواضع في الطبقة السفلى من المبنى، والشخص المضيف يعيش في الطبقة العليا، وهو قدّم لي ولأسرتي كل المساعدات وشاركنا حتى بأدق التفاصيل (من توصيل مياه الشرب والكهرباء وغيرها) من دون مقابل، والابتسامة كانت ولا تزال لا تفارق وجهه، وأسرتي تستفيد من البطاقات الغذائية لكن هذا لا يكفي ولا يتيح لي أن أجلس في منزلي من دون أن أفعل شيئاً، لا بد من أن أفعل أي شيء لأخرج من هذا الواقع المؤلم فأرضي ذاتي أولاً، وأؤمّن لأسرتي قوت يومها.

هنا كانت انطلاقتي إلى الحياة في عالمي الجديد، علماً أنني وصلت بالدراسة في سوريا إلى السنة الأولى في كلية الحقوق، ولم يتسنّ لي متابعة تعليمي بسبب ظروف الأزمة، وكنت مواظباً على حضور دورات ثقافية ومهنية منها دورة للحلاقة الرجالية، ودورة في التثقيف الصحي بالمركز الثقافي وكنت من المتفوّقين. وقد استفدت من هذه الخبرات لأبني بها قصراً جميلاً يسوده التواضع والرضا بقدر الله عزّ وجلّ، والكفاح من أجل حياة أفضل رغم ضعف الامكانات المادية.

بحثت عن عمل فعملت، واستطعت أن أملك صالونات عدة للحلاقة والتزيين الرجالي، واستأجرت محلاً أمارس فيه مهنتي وأحقق ذاتي. وأنا اليوم أهدي هذا النجاح إلى كل شاب سوري أو لبناني، وأدعوه إلى أن لا ييأس ولا يستسلم مهما كانت ظروفه، ويكون إيجابياً قدر الإمكان، فالانسان الأنيق في تعامله وحديثه يقتحم أعماق كل من يقابله، ويحظى باحترام الجميع.

إن تجربتي في وادي خالد تجربة مفيدة وعصرية زوّدتني بمعرفة واسعة، وبتقنية حديثة في مجال إدارة الحوار وتطوير الذات، فشاركت مع «جمعية التفوق والسعادة» في مشروع (الشباب ينشرون رسالة السلام في أوقات الأزمات). أصبحت بعد هذه التدريبات مولعاً بالحياة أكثر، وشاركت في نشاطات عدة كدورات في اللغة الانكليزية وتنشيط الأطفال وغيرها. وأخيراً أقول إن في داخل كلٍ منا نفقاً مظلماً ولكننا لسنا جميعنا قادرين على أن نزيح الحجر عن فوهته ليظهر الضوء جلياً.

هذه حكايتي، حكاية نزوح تعددت فصولها بانتظار فصلها الأخير الذي قد يحمل خواتيمها المشرقة.

* نازح سوري في وادي خالد

تجربتي في لبنان

صهيب الخطيب*

ولدت في محافظة درعا السورية، وتخصصت في علوم المحاسبة. منذ عام 2004 بدأت أتردد إلى لبنان للعمل صيفاً كي أوفي متطلبات دراستي في سوريا شتاء. ومع اشتداد الأزمة السورية، تعذّرت عليَّ متابعة دراستي فنزحت إليه مع أهلي وأخوتي حيث أقمنا في منطقة مرجعيون الجنوبية.

خلال فترة إقامتي في لبنان، تمكّنت، أنا المعروف عني النشاط وحب الحياة، من بناء صداقات مع لبنانيين من كل الأطياف السياسية، الطائفية والإجتماعية. وأقدّر حسن الضيافة والتعامل اللذين ألقاهما من معظمهم، لكنّني انزعج من الصورة النمطيّة التي يرسمها بعضهم عن السوريين باعتبارهم متخلّفين لا لشيء سوى لضعف حالتهم المادية وطريقة لباسهم، أو نوع العمل الذي يمارسون.

في يوم شتاء قاس، نزلت من المنزل الى فرن المناقيش كالعادة، شربت القهوة كالعادة، وكنت متأنّقاً على غير العادة. بعد تأمل طويل، قالت لي صاحبة الفرن: «منيح تعلّمتو كيف تلبسو من ورا اللبنانيّي». وقد أحسست بالقهر لأني مُجبَر على تحمّل هذه المواقف.

تجربتي المتواضعة في العمل الإجتماعي لم تحل دون انضمامي الى اللجنة اللبنانية - السورية التي تعمل في منطقتي مرجعيون وحاصبيا، وتهدف الى مساعدة اللاجئين السوريين.

لقد جذبت هذه اللجنة العديد من المنظمات الإغاثية اللبنانية والدولية التي ساعدناها في الإحصاءات وتوزيع المساعدات على السوريين، لكني لاحظت وزملائي تعاطياً سلبياً مع النازحين، وانتهاكاً لكرامتهم وإنسانيتهم، الى أن بدأ التعاون بين اللجنة و«شبكة مجموعات شبابية»، الجمعية المحلية التي تعمل في الجنوب والتي ساعدت اللجنة اللجنة اللبنانية - السورية على تحسين هيكليتها الإدارية، والتي درّبتني وزملائي على أساليب التواصل والإتصال، ورسّخت قناعتي، بالممارسة لا بالقول، بأن إغاثة اللاجئين هي حق وليست حسنة. ومع هذه الشبكة بنيت المزيد من العلاقات الإجتماعية والصداقات مع أقراني من اللبنانيين في أكثر من بلدة ومدينة، وشاركت في عدد من المؤتمرات والأعمال الإغاثية والمسرحية الهادفة، والأنشطة المتنوّعة داخل تجمعات اللاجئين السوريين، زرعنا عبرها البسمة على وجوه المعوزين والأطفال والشيوخ والمقهورين، وساهمنا في بناء علاقات صحيحة بينهم وبين المجتمعات المضيفة بعيداً من الأحكام المسبقة والتعصّب المتبادل.

إن هذه التجربة أعادتني إلى ذاتي الحقيقيّة، وأرجعت لي ثقتي بنفسي، وعلّمتي أن خياري الوحيد في الحياة هو أن أكون إيجابياً، أنشر الفرح، وأدعو إلى السلام أينما حللت.

* نازح سوري في الجنوب

مبادرات

مبادرات للتعايش الاجتماعي اللبناني – السوري في البقاع

مركز «النساء الآن» خطوة على هذا الطريق

محمد زيادة*

يهدف مركز «النساء الآن» في البقاع إلى تمكين السيدات السوريات في مختلف المجالات، بالإضافة إلى تمكين الشباب والأطفال أسرياً، جرّاء هجرتهم بعد اندلاع المعارك في بلدهم. إلا أن الحاجة إلى دمج هؤلاء في المجتمع اللبناني، دفعت القائمين عليه إلى تنظيم نشاطاتٍ مشتركة للتقارب بين الشعبين بمساعدة بعض اللبنانيين.

بدأت الفعّاليات الهادفة إلى تحقيق التعايش الاجتماعي والثقافي منذ شهر تموز 2014 في بلدة سعدنايل، بمهرجانٍ للأطفال السوريين واللبنانيين بمناسبة عيد الفطر، نُظم بإشراف كادر المركز - السوري - وبمساعدة من بلدية سعدنايل وبعض شبابها.

قالت المديرة العامة لمركز «النساء الآن» السيدة مجد شربجي إن «المهرجان كان كمدينة ملاهٍ صغيرة مجانية، تخللته عروضٌ غنائية ومسرحية، واستقبلنا قرابة 3.000 طفل سوري ولبناني، ما ساعد في تعزيز التكافل الاجتماعي بين الصغار والكبار في هذه المناسبة».

وفي سبيل الوصول إلى التعايش والدمج الثقافي ولو على نطاقٍ ضيّق، فتح المركز باب التوظيف للمدربات والمتدربات اللبنانيات جنباً إلى جنب السوريات في دوراته.

غنى (24 عاماً) بنت البقاع ومدرّسة اللغة الفرنسية في المركز حالياً، تحدثت عن تجربتها في تعليم السيدات السوريات قائلة: «بدايةً، كنت خائفةً أن يرفضنني لأنني لبنانية وغريبة عنهن، وحالتهن النفسية المتضررة من الحرب في بلدهن شكلت عائقاً أمامي، لكن اعتقادي ما لبث أن تلاشى بعد أيام حيث تجاوبت المتدربات معي بشكلٍ جيّد، ولم أشعر بوجود حواجز بيننا».

وأردفت غنى موضحة أن العلاقة الجيدة بين الشعبين اللبناني والسوري تحتاج إلى قليلٍ من الاحتكاك لتنمو، مضيفة «تحوّلت علاقتي بطالباتي إلى صداقة، خرجنا سوية في نزهةٍ، وصرت أتابع أمورهن الحياتية باستمرار».

وهذا ما أكدت عليه طالبتها الشابة السورية مروة (25 عاماً)، إذ قالت «لقد استطاعت غنى الاندماج معنا بشكلٍ سريع، وأضافت المرح إلى الدرس، كما أنها تعيد الفقرة أكثر من مرة حتى نفهمها، وهو ما لم أكن أتوقعه من سيدةٍ لبنانية، ما أثر على مواقفي المسبقة، فبعدما تعرفت إليها وإلى أهلها غيّرت نظرتي السيئة تجاه اللبنانيين».

ولتعزيز التقارب ونشر أفكاره، أقام المركز بالتعاون مع بعض الناشطين اللبنانيين، نادياً باسم «أكاديمية البقاع الرياضية» في حي جلالا، يضم الشباب السوري واللبناني في فريقٍ واحدٍ بهدف دمجهم وتنمية مواهبهم.

المحامي رامي الزمار (36 عاماً) صديق المركز، أفاد بأن المشروع كان إحدى مبادرات «النساء الآن»، ولاقت الفكرة انطباعاً لديه وذلك «لأنها ستسهل عملية التعايش من خلال الرياضة والمباريات الدورية المشتركة، نظراً الى نقص المرافق الرياضية في المنطقة»، موضحاً المساهمة اللبنانية فيه: «قدمنا الأرض للمشروع، وتكفّل المركز بالتخطيط والتنفيذ».

وتسلّمت شربجي الكلام من جديد لتختم بالقول ان النادي سيكون جاهزاً في وقتٍ قصير، وسيعمل على تطوير الرياضة السورية واللبنانية، ويحمي الشباب من التطرّف والمشكلات العنصرية والاجتماعية.

يذكر أن مبادرات عدة مشابهة ظهرت مؤخراً في البقاع الأوسط بهدف التعايش بين الشعبين، كالمركز الثقافي برعاية منظمة World Vision في بلدة كفرزبد، ودورات المهارات الحياتية التي تنظمها جمعية «إنقاذ الطفل» Save The Children في كلٍ من بلدتي بر الياس وقب الياس وغيرهما.

* صحافي في جريدة «عنب بلدي» وناشط في المجتمع المدني والمحلي. وإعلامي في مركز «النساء الآن»

مسرح

«سكاكين»

مسرحية لبنانية – سورية مشتركة

د. علي ضيا*

بكى بعض النازحين السوريين عندما علموا بأنهم سيشاركون في عملٍ مسرحي لبناني – سوري مشترك، وأن هذا العمل سيُعرض أمام أهلهم من النازحين.

مسرحية «سكاكين» جاءت بعد نقاشات مستفيضة خلال ورش عمل بإشراف «شبكة مجموعات شبابيّة» حرصت على تسهيل هذه النقاشات وإدارتها بين شبابها وشباب اللجنة السورية لتحاكي يوميات العلاقات بين المواطنين اللبنانيين والنازحين السوريين من مختلف جوانبها، الإقتصادية والأمنية والإجتماعية. هذه المسرحية إذن هي ثمرة جهود عشرات الشباب اللبنانيين والسوريين الذين التقوا وتصارحوا، وسمّوا الأشياء بأسمائها بدون أي مواربة، واتفقوا على أن يقولوا كلمة حق بأن ثمة سكاكين في سوريا، وسكاكين في الخاصرة اللبنانية.

وقد وافق الجميع على أن يصوّر الكاتب ما يجري في لبنان وسوريا بالدوّامة التي لا يعرف أحد كيفية الخروج منها إلاّ بالحوار الصريح والسلام.

المشهد الأخير من المسرحية يعرض هذه الدوّامة من خلال رقصة جماعية تُعرف بالرقص «المولوي»، بحيث يدور الراقص أو اللاعب على نفسه كعقارب الساعة التي لا تتوقف إلا إذا سحبنا منها البطارية أو بدّلنا عقاربها بحمامات سلام...

خلال كتابة النص علت الأصوات من الطرفين اللبناني والسوري خصوصاً في ما يتعلّق بالحقوق والواجبات... فالسوري طالب بمساواته باللبناني إذا نزح إلى سوريا لسبب أو لآخر، بينما شكا اللبناني من منافسة الأيدي العاملة له في جميع المجالات وحتى في الدراما السورية، والحكاية تقول إن الجميع استعان برأي

شبكة مجموعات شبابيّة المواكبة، واستأنسوا بآراء ومشاركة فعليّة من قِبل إعلاميين محليين وفنانين محترفين من معارفهم وأصدقائهم وزملاء الكاتب، وبينهم كاتب هذه السطور الذي اقترح أن يكون الحل هو الدوران حول النفس في محاولةٍ للتعبير عن واقع ما يجري لقول الحقيقة عن معاناة الشعبين، مع السرد الكامل لما يجري بينهما في العلن والخفاء؛ وكل ذلك للمساعدة في الخروج من مأزق السكاكين المشترك والمفروض على الشعبين.

ولا شك في أن النقاشات حول «سكاكين» تحولت مع الوقت إلى مصارحات، ومن ثم إلى توضيحات وأسئلة، وتطورت إلى صداقات بين اللبنانيين والسوريين ولا سيما حول موضوع التعايش السوري - اللبناني، ليس فقط على صعيد المشاركين، بل تطرّق النقاش أيضاً إلى جميع النازحين في مناطق الجنوب اللبناني.

ويجدر القول في هذا السياق أن بلدات وقرى جديدة مرجعيون، والخيام، والقليعة، وكفركلا، وكفرشوبا، وإبل السقي تتمتع كلّ منها ببعض الخصوصيات في طريقة العيش اليومي، أضف إلى ذلك أنّ لكلّ منها رأيها الاجتماعي والسياسي العام. من هذا المنطلق، حاول المشاركون مناقشة طرق الحياة اليومية وعاداتها، ممّا أتاح الوصول إلى حلول مقبولة من الطرفين.

على سبيل المثال، بلدة إبل السقي معروف عنها خصوصية شبابها، ومعروف عنها أيضاً كبلدةٍ جنوبية ندرة الوجود السوري فيها، إلاّ أن الاختلاط بين المشاركين في العمل خلق أجواء جديدة وتقارباً حتى في السهرات واللقاءات الدائمة إلى حدود النقاشات اليومية وحتى السياسية بكل صراحة وتفاهم وإظهار ما كان غير معروف لدى الطرفين.

في الخلاصة، لقد نشأت صداقات وزيارات عائلية وجلسات استمرّت حتى كتابة هذه السطور، كما أتاحت سبل التعاون في جميع المجالات وخصوصاً المجال الاقتصادي.

إن مجرّد الجلوس جنباً إلى جنب في العمل نفسه، أفسح في المجال لصداقات ونقاشات حقيقية وصريحة ستؤدي من دون شك إلى تسهيل التعايش بين السوريين واللبنانيين ولا سيما أنه انتقل من أعمار الشباب إلى عائلاتهم وحتى أطفالهم.

إن التدريب على إنجاز النصوص وتقنيات العرض المسرحي من إضاءة، وصوت، ومؤثرات، وإعداد موسيقي، واستخدام الأستوديو؛ إضافة إلى قواعد التمثيل المعتمدة، وأصول مخارج الحروف وحتى الغناء؛ كل ذلك كان من ضمن حلقات التدريب على المسرحية مع المناقشة والاستماع إلى جميع الآراء في محاولة جادّة وحقيقية لترك الآثار الإيجابية في نفوس المشاركين، والإفساح في المجال أمامهم، وخصوصاً أمام النازحين السوريين، للتعبير عن آرائهم الإنسانية بعيداً كل البعد عن السياسة.

في الواقع، إن «سكاكين» محاولة متواضعة لمدّ اليد اللبنانية، وإن من خلال المسرح، للمساعدة على الخروج ولو نفسياً من الأزمة السورية التي يشوبها اللون الرمادي.

* إعلامي ومسرحي وناشط

سيرة

غيّرتك بيروت كثيراً يا صديقي

عمر شاكر*

«غيّرتك بيروت كثيراً يا صديقي»... هكذا أنهى طارق آخر اتصال بيننا ليعلن يأسه عن أن يغيّر أحدنا رأي الآخر، هو يراني «قد انجرفت وراء شهواتي»، ويرى نفسه الوحيد الذي تمسّك بالعروة الوثقى.

لم يكن طارق قبل أربع سنين سوى طالب جامعي عادي، وافد من حيّ «جوبر» الدمشقي إلى كليّة الهندسة بمدينتي حمص، بشعر أشقر وعينين زرقاوين «تذيبان قلوب العذارى»، وتعطيانه أفضلية على أقرانه من الشباب، فكان يقضي كلّ وقته يلاحق جميلات الجامعة، وكنّ هنّ يلاحقنه. أما أنا فكنت حينذاك بمثابة ضميره الذي يخفّف جموحه، وكان هو جرعة تساعدني على كسر خجلي الريفي.

حين اندلعت الاحتجاجات مطلع عام 2011، إنهار حاجز الخوف لديّ باكراً، على غرار معظم سكان حمص وريفها، ولم اجد نفسي سوى في صفوف المتظاهرين، ثم بعدها ناشطاً إعلامياً في تنسيقيّة «حيّ بابا عمرو» الذي تحوّل بين ليلة وضحاها من حيّ عادي مهمل، في بلد مهمل، إلى واجهة الإعلام العربي والأجنبي. وفيما كان الحيّ محاصراً، يخوض المنشقون عن الجيش السوري ومن انضمّ إليهم من مدنيين أشرس المعارك على تخومه، ويدكّ بصواريخ لم نكن نسمع بأسمائها من قبل، كان طارق يراقب متعاطفاً.. ولكن من بعيد.

لكن خوفه من المشاركة لم يطُل كثيراً، إذ سرعان ما دفعه النظام الى ذلك دفعاً، فقد اعتُقل بشكل تعسّفي لمصادفة مروره قرب تظاهرة.. أيام قليلة من التعذيب والإهانات كانت كافية لانتقاله الى مقلب المعارضة، فعمل على تشكيل تنسيقيّة تهتمّ بكتابة الشعارات على الجدران، وتنظّم التظاهرات المطالبة بالحريّة، في وقت كان حيّه «جوبر» لا يزال تحت القبضة الحديديّة للنظام.

مسافة مئتي كيلومتر تفصل حيّ «بابا عمرو» الحمصي عن حيّ «جوبر» الدمشقي لم تحل دون تواصلنا المستمر عبر الانترنت الفضائي، للخروج من الشبكة الرسمية الخاضعة لعيون أجهزة الأمن، وأصبحنا في موقع واحد، موقع الناشطين المعارضين المطالبين بسوريا حرّة، لجميع أبنائها، من دون استبداد.

بعد أشهر قليلة، بدأت خطواتنا تفترق، فحيّ «بابا عمرو» سقط بيد الجيش، وانتهى بي الأمر في بيروت، أما حيّ «جوبر» فقد خرج عن سيطرة النظام، وانتهى الأمر بطارق قائداً لمجموعة «الحريّة في جوبر» التي رفعت شعار «تأمين التظاهرات وتحرير سوريا وإقامة دولة العدل والمساواة».

لم ينقطع التواصل بيني وبين طارق، لكنّه صار أصعب، فحيّ «جوبر» وعموم مناطق الغوطة الشرقية المجاورة صارت تحت رحمة الحصار والموت، ومع اشتداد وتيرة القتل تحت مختلف أصناف الأسلحة والابتكارات التي يلقيها الطيران الحربي، ومع الصمت القاتل للمجتمع الدولي والعربي عن المحرقة اليومية، كانت أفكار طارق تسلك اتجاهات متطرفة وكانت نقمته تزداد، ورغبته بالانتقام من هذا المجتمع الدولي «المنافق» تتعاظم.

مع كل فرصة للحديث، كنت أشعر بتغيّر أكبر في فكر طارق وتوجّهاته، فالديمقراطية التي يُفترض أنها وحّدتنا قبل سنوات أصبحت «صنم العجوة الذي يأكله الغرب إن وصل المسلمون إلى السلطة كما في فلسطين ومصر ومن قبلها الجزائر»، وكان ذلك يعزّز في نفسه اقتناعاً بأن لا حلّ إلاّ بالإسلام، والكفر بالغرب ومظاهره الخادعة.

في اواخر العام 2013، قصف الجيش السوري مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة في الغوطة الشرقية بالأسلحة الكيميائيّة، راح ضحيّة هذه المجزرة 1300 شخص، زمجر الغرب وهدّد وتوعّد، لكن الأيام مضت ولم يحرّك أحد ساكناً.. نجا طارق من هذه المجزرة بجسده، لكن روح الإنسان المسالم الباحث عن الحرية فيه ماتت.. كفر بكلّ شيء.

قبل أشهر، اعتقل احد فصائل المعارضة في ريف دمشق طارق بتهمة الانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية.. بحسب ما أبلغني أصدقاء مشتركون.. فبعضهم قال إنه «بايع» التنظيم، وقال آخرون إنه تقرّب منه ولم يفلحوا في استقطابه.

طارق الذي أعرفه ليس من «الدواعش»، بل هو طالب جامعي عادي وافد من حيّ «جوبر» الدمشقي إلى كليّة الهندسة في مدينتي حمص، بشعر أشقر وعينين زرقاوين «تذيبان قلوب العذارى»، يقضي كلّ وقته يلاحق جميلات الجامعة، وهنّ يلاحقنه.. لكنه مات على ما يبدو ميتات عدّة كان آخرها في الهجوم الكيميائي، ولم يبقَ منه سوى شبح بإسم طارق لا يريد شيئاً من هذه الحياة سوى انتقام وحشيّ «يشفي الصدور».

* ناشط سوري

© عدسة سلم

مجتمع

«ملك» سوري في بيروت

زياد عيتاني*

كان أبو عبيدة يملك ثمانية فروع لمحلّه لبيع الحلويات، موزّعة بين دمشق وحمص، وفقدها بعد بداية المعارك العسكرية في سورية. جمع الرجل عائلته، ونزح إلى لبنان. فور وصوله إلى بيروت، واجه السؤال الأصعب من اللبنانيين: «شو طايفتك؟»، فيجيب: «أنا سوري، وبزيادة». حصل هذا قبل أن تأخذ الثورة السورية ملامح الصراع المذهبي.

توجّه أبو عبيدة إلى إحدى مناطق العاصمة بيروت، وافتتح محلاً جديداً للحلويات برأسمال بسيط استطاع إحضاره معه من حمص، لكنه لم يكن بمنأى من المضايقات ودفع «الإكراميات» هنا وهناك، فاضطر إلى ترك المنطقة بعد نحو خمسة أشهر فقط.

بحث عن محل آخر للإيجار، فعانى من ارتفاع إيجارات المحال في كل مناطق العاصمة. قصد أخيراً منطقة «الطريق الجديدة» الشعبية التي ما زالت تؤمّن محالّ بإيجارات مقبولة نسبياً مقارنة ببقية المناطق، وتتراوح بين 600 و 1200 دولار أميركي.

التقى أبو عبيدة هناك بالحاج أبو محمود الذي أجّره محلاً ومنزلاً في المبنى نفسه. ساعدت أصول زوجته اللبنانية في تسهيل إنجاز معاملاته الرسمية الخاصة بالمحل والإيجار والسكن في بيروت.

واجه عائقاً تجارياً هذه المرّة. فـ«الطريق الجديدة» تشتهر بوفرة محالّ الحلويات العربية التي يقصدها الناس من كل المناطق اللبنانية. كان عليه التفكير في طريقة لدخول المنافسة. لاحظ أنّ نجاح مشروعه مرتبط بمهارته في تصنيع الحلويات الشامية تحديداً، والتي تفتقدها المنطقة، فاستغل هذه الميزة، وخصّص محلّه «حلويات الملك» لتصنيع الحلويات الشامية فقط مثل البرازق والغرَيبة والبوظة الشامية المدقوقة. نجحت خطته إذ يصل تعداد سكان المنطقة إلى نحو 200 ألف نسمة، وهم يتشاركون حبّهم للحلويات الشامية التي كانوا يحضرونها معهم بعد كلّ زيارة إلى الشام. وكلّ هؤلاء السكان أصبحوا زبائن «حلويات الملك» الآن.

شغّل أبو عبيدة، بالشراكة مع أخيه، عشرة عمال سوريين موزّعين بين عمّال المبيعات وطبّاخي الحلويات، وأمّن لهم سكناً في غرفة مشتركة في المبنى الكائن فيه المحل خلال أيام العمل، أما خلال أيام العطل فيقصدون مدينة طرابلس حيث يقيم أفراد عائلاتهم، إذ لا يستطيعون تحمّل كلفة السكن المرتفع في أحياء العاصمة بيروت، والتي تنخفض نسبياً في الأحياء الطرابلسية .

> النجاح الذي حصده أبو عبيدة في «الطريق الجديدة» لم يردع بعض الأشخاص عن مضايقته. وهو يعتبر هذا الأمر طبيعياً، ويردّه إلى شعور سكان البلاد الأصليين تجاه الغرباء في أي دولة من دول العالم

النجاح الذي حصده أبو عبيدة في «الطريق الجديدة» لم يردع بعض الأشخاص عن مضايقته. وهو يعتبر هذا الأمر طبيعياً، ويردّه إلى شعور سكان البلاد الأصليين تجاه الغرباء في أي دولة من دول العالم. ولكن، صيت المحل الحسن، والعشرة مع أبناء المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي لم تقتصر على المحلّ بل تعدته إلى الشارع والحيّ والمسجد، شكّلت رادعاً أمام هذه المضايقات الفرديّة، ومنعها من أن تتحول إلى نهج عام.

بعد ثلاث سنوات، لا يمكن تصوّر شارع «مستشفى المقاصد» الضيّق من دون محال «حلويات الملك» لأبي عبيدة. ولا يسع سكان المنطقة إلّا الاعتراف بنجاحه من جهة، والاستمتاع بالحلويات الشامية التي حملتها الثورة السورية إلى منطقتهم من جهة أخرى.

ولكن، كلّ هذا لا يجعل من «الطريق الجديدة» بديلاً عن حمص أو الشام، وفقاً لأبي عبيدة. الرجل ممتن للبنانيين الذين ساعدوه، ورحبوا به، ويقول: «اللبنانيون أبناء أصول، ونحن أيضاً، وسورية أصلنا».

* كاتب ومسرحي

دراما

«غداً نلتقي» لرامي حنا..
واقعيةٌ مُصانة بحِرَفية اشتغالٍ تلفزيونيٍّ دراميٍّ

ندیم جرجوره*

يُشكّل المسلسل التلفزيوني السوري «غداً نلتقي» (2015) حالة درامية متقدّمة في مقاربة أحوال بيئة وناس، من خلال التمعّن في مسارات شخصيات مستلّة من وقائع العيش في ارتباك اللحظة، وفي مسام حيّز اجتماعيّ يمتلك خصوصيته وقواعده، فإذا بتهجير قسريّ يؤدّي إلى تفاقم نزاعات متنوّعة، ذاتية (بين الفرد وذاته) أو عامّة (بين الشخصيات نفسها في علاقاتها اليومية، وبين الشخصيات من جهة أولى، والبيئة الأوسع من جهة ثانية). وإذا استعان صنّاع العمل الدرامي هذا (إخراج رامي حنا، المُشارك في كتابة السيناريو مع إياد أبو الشامات) بـ«الواقعية الاجتماعية» في رسم الشخصيات والبيئة السورية في يوميات «منفاها» اللبناني، فإن حساسية العلاقة الملتبسة والمرتبكة بين اللبنانيين والسوريين تعثر على حيّزها الخاصّ داخل المسار الدرامي، بحصانة كتابية لا تخرج على واقعيتها، ولا تُقدِّم أحكاماً مسبقة أو لاحقة، ولا تتعالى على وقائع ملموسة.

حكايات

إنها حكايات مروية على ألسنة ناسها: سوريون هاربون من خراب بلدهم إلى منطقة لبنانية بحثاً عن منفذ وخلاص، أو لجوءاً إلى أن يحين موعد العودة. حكايات لن تكون مختلفة عن تلك المعروفة عن أناس ملتزمين عادات وتقاليد محافِظة اجتماعياً ودينياً وثقافياً وتربوياً، ولن تُقدِّم بحدّ ذاتها أي جديد يُذكر عن سوريين معروفين من قِبَل الغالبية الساحقة من اللبنانيين، حياتياً ويومياً. لكن ترابطها الدرامي في سياقات تمّ توليفها تقنياً بلغة بصرية تُوازن بينها وتتداخل وتتصادم درامياً وجمالياً وإنسانياً، وتنساق معها في كشف شيء من المبطّن في نفوس وعقول وانفعالات؛ الترابط الدرامي هذا عاملٌ أساسيّ في تحويل الحكايات من مجرّد قصص شفهية عادية إلى بناء متكامل ومتماسك، ومليء بمرايا تُعرّي وتفضح وتبوح، انطلاقاً من المأزق الأساسيّ: اندلاع ثورة شعبية سلمية في سوريا (18 آذار 2011) للمطالبة بحقوق إنسانية وعدالة اجتماعية، تتحوّل لاحقاً إلى إسراف في العنف الدمويّ المتنوّع. مأزق يؤدّي بهؤلاء إلى اللجوء إلى لبنان، والإقامة في مدرسة، تنطلق منها أحداث العمل الممتدّ على 30 حلقة تلفزيونية.

لن تكون الثورة وتحوّلها اللاحق إلى حربٍ طاحنة النواة الدرامية الوحيدة أو الأساسية للنصّ التلفزيوني من دون غيرها، مع أن أطيافها وتأثيراتها ومناخاتها حاضرة في موقف، أو مُحرِّكة لتصرّف أو قول، أو مُسبِّبةٌ لألم أو غضب. غير أن حضورَها في النصّ الدرامي مفتوحٌ على أسئلة أخلاقية وحياتية: معنى الوطن والانتماء إليه، ومعنى الانشقاق الحاصل بين السوريين أنفسهم (داخل العائلة الواحدة أيضاً) جرّاء الخراب اللاحق بالبلد والمجتمع والناس والعمران. هناك أسئلة أخرى أيضاً: الهوية. العلاقة بالآخر، وقبلها العلاقة بالذات. الهجرة والمنافي. المشاعر والحبّ والصدامات. القلق إزاء الراهن، ونوع من الخوف من الغد. إلخ. أسئلة لا يدّعي صنّاع العمل معرفة ثابتة وأكيدة بأجوبتها، ولا يُبدون اهتماماً استثنائياً بالبحث عن أجوبة عليها، بقدر ما يطرحونها جمالياً في مسارات الشخصيات ومصائرها وعلاقاتها، وفي البُنى المتنوّعة للحلقات التلفزيونية. بهذا، يبني النصّ ركيزته الخاصّة بالثورة ـ وبما تلاها من جنون القتل والعنف والتشويه المقصود لها ـ على أسس درامية بحتة، مستمَدّة من طبيعة العلاقات القائمة بين الناس/ الشخصيات، وليس بإسقاطها من لا مكان، أو زجّها في حوارات مفتعلة، أو حشرها كيفما كان في لقطات مُنزلة من خارج السياق.

مثلٌ أول: التوتر الكامن في شخصية جابر (مكسيم خليل) نابعٌ من واقع الحال العام، ومن انسداد أفق خلاص ما من الجحيمين السوري واللبناني. لكن سطوعه علناً يتمثّل، أحياناً، بنقاش حادّ وعفوي وصادق بينه وبين شقيقه الكاتب والشاعر محمود (عبد المنعم عمايري) حول ما يجري في سوريا: فجابر «مع» النظام، ومحمود «مع» الثورة. هنا، تتجلّى جمالية الحوارات بواقعيتها القاسية، وبعفويتها ذات المصداقية الدرامية والإنسانية معاً، وبكونها انعكاساً لقوّة الخراب المعتمل في ذات أو انفعال أو تفكير.

الهوية. العلاقة بالآخر، وقبلها العلاقة بالذات. الهجرة والمنافي. المشاعر والحبّ والصدامات. القلق إزاء الراهن، ونوع من الخوف من الغد. إلخ. أسئلة لا يدّعي صنّاع العمل معرفة ثابتة وأكيدة بأجوبتها، ولا يُبدون اهتماماً استثنائياً بالبحث عن أجوبة عليها، بقدر ما يطرحونها جمالياً في مسارات الشخصيات ومصائرها وعلاقاتها، وفي البُنى المتنوّعة للحلقات التلفزيونية

مثلٌ ثان: في مقابل هذا، تذهب جمالية العفوية إلى أمكنة/ حالات أخرى، كأن يكون سبب عدم حبّ وردة (كاريس بشّار) لفيروز مثلاً متعلّق بذكريات لها مع أهلها، مرتبطة بما يحدث معها صباح كل يوم قبل الذهاب إلى المدرسة. هذا يُمتّن النصّ بمصداقيته الفنية والواقعية، بابتعاده التام عن أي موقف إيديولوجي أو خطابيّ باهت.

مصداقية المعالجة والوقائع

بين قراءة «الحدث» السوري الدمويّ والاستجابة لحقائق المشاعر الذاتية إزاء مسائل أو تفاصيل حياتية يومية مرتبطة بالحدث هذا أو غير مرتبطة به (حبّ بين شابّة ورجل متزوّج، أو حبّ بين مراهِقَين، أو العمل في مهن مختلفة من أجل لقمة العيش، أو البحث عن كيفية الهجرة وإن بطريقة غير شرعية، أو الالتحاق بفصائل متقاتلة في سوريا، أو انهيار العلاقة بين أب وابنه، أو حاجات جسدية/ روحية للمرأة، إلخ.)، ينسجم «غداً نلتقي» مع تلقائية البوح في ظلّ الخراب. كأنّ ما يجري على الشاشة الصغيرة مجريات حياة حقيقية؛ أو كأن الشخصيات المتحرّكة داخل غرف المدرسة (حيث يُقيم النازحون السوريون) أو بينها أو خارجها، هي أولئك الذين يلتقيهم كثيرون هنا

وهناك كما هُم: أناس حقيقيون يعيشون ألم التهجير، ومأزق الراهن، ووجع الإقامة في بيئة لن تكون "حاضنة" لهم تماماً لاعتبارات سياسية وطائفية وعنصرية معروفة. وقبل هذا كلّه، يعيشون وفقاً للمقتضيات الاجتماعية والتربوية والثقافية المعتادين عليها في بيئاتهم السورية، والمتوارثين إياها جيلاً بعد جيل. وهذا يظهر في طيّات النص وسياقه الدرامي ـ الحكائي، أو في مناخ عام يكشف مزيداً من واقعية الحياة اليومية في النص التلفزيوني. حيوية الشخصيات والمسارات والمصائر في المسلسل امتدادٌ طبيعيٌ لحيوية سوريين نازحين من بلدهم، وباحثين عن سبل عيش كريم في بلد مرتبك في علاقة ناسه بهم، أو عن منفذ ما (أيّ منفذ) للخروج من الدمار المتوحّش الذي ينهش المنطقة بأسرها.

غير أن لحظات عديدة تكشف براعةً كتابية وأدائية أخرى في مقاربة التفاصيل. فالحسّ الساخر/ الضاحك ينبعث أحياناً من مواقف قاسية وحادّة، والنكتة ـ وإن تكن مريرة ـ تُخفّف شيئاً من ثقل حالة مأسوية أو درامية في اللحظة المطلوبة. هذه ليست كوميديا، بل هي انعكاس حقيقي لطبيعة أناس يُتقنون كيفية إخراج نكتة من عمق مرارة لحظة وقسوتها. لن يكون هذا غالباً، لأنه يبقى محاولة «إيجابية» لجعل مواقف وحالات وشخصيات أصدق في التعبير عن تصرّف أو سلوك أو قول.

ملاحظات إيجابية عديدة تُساق إزاء المسلسل المعروض خلال شهر رمضان 2015:

إذا تمتّعت الكتابة بقدرة بصرية على ملامسة الحيوات الحقيقية لأناس مقيمين على شفير الانهيارات المختلفة (أو في عمقها أحياناً)، فإن المقاربة الدرامية لأحوال هؤلاء تحافظ على واقعية قاسية في سرد حكايات فردية، تصلح لأن تكون شهادات حيّة لمعنى الألم والفقدان والهجرة، ولمعنى الأمل أيضاً. شهادات تعكس واقعاً، وتروي فصولاً من جحيم العيش في الخراب الإنساني قبل السياسي والأمني والعمراني والاقتصادي، وتبوح بمكنونات نفوس محطَّمة، وإن يُخالجها أمل التفوّق على براعة الموت، المتنوّع الوجوه والأنماط، في اقتناص أي لحظة فرح أو متعة.

هذا كلّه مشغول بتصويرٍ يُنَوِّع ألوانه الغامقة غالباً باتّجاه الاقتراب البصري من مآزق الشخصيات ونفوسها المثقلة بتعبٍ وقلق. فعلى الرغم من خروج الكاميرا من الغرف ومحيطها الضيّق (علماً أن نحو 80 بالمئة من المَشَاهد مُصوّرة في مكان واحد داخل مدرسة في منطقة سمار جبيل)، إلاّ أن إدارة التصوير (التونسي محمد مغراوي) تحافظ على نسقٍ لونيّ غامق أحياناً كثيرة، كمُرادفٍ لمناخٍ يطغى عليه سواد وقلق وانكسارات وخيبات وتناقضات. أما التوليف (مازن السعدي)، فيؤكّد توازناً حاصلاً بين الحكايات وسردها، بتناسقٍ يؤدّي إلى اكتمال المشهد العام.

باختصارٍ، يبقى «غداً نلتقي» شهادة تلفزيونية عن واقع حال إنسانيّ بحت، بجوانبه المختلفة كلّها. يبقى تجربة إنتاجية («شبكة قنوات أبوظبي»، بالتعاون مع الشركة الإنتاجية السورية «كلاكيت») يُفترض بها أن تُناقَش أكثر، لقدرتها على التوغّل في همومٍ مُعاشة، وفي أسئلة مطروحة تبحث عن أجوبة معلّقة وتحاول العثور عليها.

* صحافي

مشهد من المسلسل

اللبنانيون حققوا ما لا يمكن لشعوب تحقيقه

تُشارف مهمتي كممثل للأمم المتحدة في لبنان على الانتهاء. وقد كان عملي هنا في تسعينيات القرن الماضي مصدر سرور وشرف لي، ثم عدت لفترة وجيزة بعد حرب عام 2006.

اليوم يواجه هذا البلد تهديداً وجودياً بفعل الأزمة السورية. وقد أثار الشعب اللبناني حيرة المجتمع الدولي وإعجابه لتمكُّنه بطريقة ما من المحافظة على استقرار وطنه في ظل هذا التدفّق المنقطع النظير للنازحين السوريين. وعلى الرغم من كل الاختلافات والانقسامات السياسية والطائفية، حقّق هذا الشعب ما لا يمكن سوى لشعوب معدودة تحقيقه، وآمل أن يكون فخوراً بهذا الشرف الاستثنائي الذي حقَّقه.

لقد حظيت مجدداً بشرف العمل مع اللبنانيين من رؤساء بلديات، إلى أفراد من المجتمع المدني، وعاملين في مجال الإغاثة ضمن منظّمة الأمم المتحدة وخارجها، وسياسيين، كما حظيت بفرصة تقدير القدرات الاستثنائية الموجودة في البلاد مرة أخرى. ولاحظت أنَّ التحدِّيات التي تواجه اللبنانيين، إضافة إلى السوريين والفلسطينيين الذي هربوا من كارثة الحرب السورية، هي تحدِّيات حقيقية للغاية ومستمرة، وسيحتاج لبنان إلى بذل المزيد من الجهود والتصميم للمحافظة على استقراره في خضمِّها، مع الاعتماد على الدعم الكريم والجبّار للمجتمع الدولي، سياسياً ومالياً، فهو ليس قادراً على تحمّل هذا العبء الاستثنائي بمفرده. وهذه الاستثمارات لا تصبّ في مصلحة اللبنانيين وحسب، إنما أيضاً تعود بالمنفعة على المجتمع الدولي ككل.

روس ماونتن

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة

منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في لبنان

غيمة خلاص

عمل للفنانة السورية ديالا برصلي

يعمل «مشروع بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي بطريقة تشاركيّة مع الشباب والمدرسين ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المجالس البلدية والإختيارية والقيادات المحلية. واستجابة لإنعكاسات أثر الأزمة السورية على المجتمعات اللبنانية المضيفة ومن أجل تخفيف حدّة التوترات المتزايدة حديثاً في البلاد، يعمل المشروع على تعزيز قدرات مختلف فئات المجتمع من قيادات محلية ومدرسين وإعلاميين ومجتمع مدني، على إدارة هذه الأزمة وبناء السلام والتعامل اللاعنفي مع النزاعات ومساندتهم من أجل تطوير إستراتيجيات بناء سلام متوسطة وطويلة الأمد.

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير
وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل.

لمزيد من المعلومات
مشروع بناء السلام في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
مبنى البنك العربي الإفريقي الدولي
شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان،
هاتف: 980583 - 01 / 119160 - 70
www.lb.undp.org/PBSupplement
Find us on: facebook UNDP Lebanon

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص، حسان يوسف
خط: بناء السلام خليل ماجد
تدقيق لغوي: جميل نعمة
صور الملحق لـ: أنور عمرو

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.